

# قسم الحديث





# دفع المعارض العقلي عن السنة النبوية الصحيحة

إعداد الدكتور

محمد سليم السيد عطية

مدرس الحديث وعلومه



## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: فإن أصدق الحديث كلام الله تعالى وخير الهدي هدي محمد ﷺ. ومن نعم الله تعالى التي لا تحصى أن أرسل لنا نبيا كريماً رحيماً، ما من خير إلا وهدانا إليه، وما من شر إلا وحذرنا منه؛ فجزاه الله خير ما جازى نبياً عن أمته، ورسولاً عن دعوته بأبي هو وأمي ﷺ.

تركنا على محجة بيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ما يفتأ يخرج علينا بين الحين والأخرى من يدعي العقلانية وهو محروم من نعمة الهداية إلى عقل صريح أو فهم صحيح؛ فيرد السنة النبوية المشرفة وإن صحت، أو يعارضها بفهمه السقيم؛ فالنتيجة منهما سواء، ولو رد الأمر إلى أوليائه لكان له فيه هداية وشفاء. مزخرفاً دعواه بأنه إنما أراد تنقية السنة مما شابها من أقوال تناقض العقل -بزعمه- منسوبة للنبي ﷺ، تخالف العقل والعلم، ثم يعرض إلى صحاح الآثار التي أجمع علماء الحديث على صحة نسبتها إلى النبي ﷺ كحديث الذباب وغيره؛ فيردها مدعياً أن الحديث لا يصح عن النبي ﷺ وأنه مخالف للعقل ولما استقر عليه الطب..، ولا ريب أنه لو لم يتعرض إلى صحة الخبر من عدمه لكان خيراً له، فإن هذا فن له فرسانه وهم أعلم به، وقد قالوا كلمتهم فيه، ولو بحث في ما يجد من البحث العلمي لتوصل إلى حقائق كانت أغنته عن الخوض فيما لا يعلم؛ فإن فريقاً

كبيراً من الناس لا يفرقون بين ما يرفضه العقل، وبين ما يستغربه، فيساوون بينهما في سرعة الإنكار والتكذيب، مع أن حكم العقل فيما يرفضه، ناشئ من استحالته، وحكم العقل فيما يستغربه، ناشئ من "عدم القدرة على تصوره" وفرق كبير بين ما يستحيل، وبين ما لا يدرك. ومن الحق أن نقول: لا ريب أن في بعض ما ينسب إلى النبي ﷺ من الأخبار ما يرده العقل الصريح، وقد جمع المحدثون ذلك وما يقرب منه في كتب الموضوعات، وما لم يذكر فيها منه فلن تجد له إسناداً متصلاً إلا وفي رجاله ممن جرحه أئمة الحديث رجل أو أكثر<sup>(١)</sup>، فقد قام العلماء في كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها<sup>(٢)</sup>

وهذا البحث "دفع المعارض العقلي عن السنة النبوية الصحيحة" خطوة الغاية منها بيان الحق وإرشاد الباحثين إلى أن أحاديث السنة الصحيحة لا تعارض العقل وإن استغرب العقل بعض أخبارها؛ فعلماء الحديث راعوا مكانة العقل في كافة مراحل الرواية قبل الحكم بصحة الأخبار وبالأخص الأخبار النبوية، وقد جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث وخاتمة:

(١) الأنوار الكاشفة، لليمانى: ١٠/١.

(٢) دفاع عن السنة، لأبي شهبه: ٢٤/١.

## خطة البحث:

المقدمة:

المبحث الأول: مصطلحات البحث

المطلب الأول: تعريفات مصطلحات البحث.

الدفع، المعارضة، العقل، السنة.

المطلب الثاني: مفهوم المعارض العقلي.

المبحث الثاني: أنواع الخبر وعلم مصطلح الحديث

المطلب الأول: الخبر، وأنواعه.

المطلب الثاني: علم مصطلح الحديث.

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية

المطلب الأول: دفع المعارض العقلي من جهة الثبوت.

المطلب الثاني: دفع المعارض من جهة المتن.

المطلب الثالث: دفع المعارض العقلي من جهة الدلالة.

الخاتمة.

## المبحث الأول

### مصطلحات البحث

المطلب الأول: تعريفات مصطلحات البحث.

الدفع، المعارضة، العقل، السنة.

#### الدفع لغة:

الدال والفاء والعين أصل واحد مشهور يدل على تتحية الشيء، يقال: دفعت الشيء أدفعه دفعا، ودفع الله عنه السوء دفعا<sup>(١)</sup>، ودفعت عنه كذا وكذا دفعاً ومدفعاً، أي: منعت، ودافع الله عنك المكروه دفعاً، وهو أحسن من دفع، والدفاع: الشيء العظيم الذي يدفع بعضه بعضا<sup>(٢)</sup>.

المعارضة في اللغة: المعارضة: هي المقابلة على سبيل الممانعة<sup>(٣)</sup> والمعارضة: مفاعلة، وعارض يعارض معارضةً؛ فهو معارض، وعارضة قوله: رفضه، وناقشه فيه، وناقضه في كلامه وخالفه، وجانبه وعدل عنه<sup>(٤)</sup> المعارضة اصطلاحاً: هي إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم، ودليل المعارض، إن كان عين دليل المعلل، يسمى: قلباً، وإلا فإن

(١) مقاييس اللغة، لابن فارس، باب: الدال والفاء وما يثلاثهما: ٢/٢٨٨

(٢) العين، للخليل، باب: الدال والفاء والعين: ٢/٤٥

(٣) التعريفات للجرجاني: ١/٢٢٠

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة أحمد الزيات: "عرض": ٢/١٤١٨.



كانت صورته كصوته يسمى: معارضة بالمثل، وإلا فمعارضة بالغير، وتقديرها إذا استدل على المطلوب بدليل فالخصم إن منع مقدمة من مقدماته، أو كل واحدة منها على التعيين، فذلك يسمى: منعا مجرداً، ومناقضة، ونقضاً تفصيلياً، ولا يحتاج في ذلك إلى شاهد؛ فإن ذكر شيئاً يتقوى به، يسمى: سنداً للمنع، وإن منع مقدمة غير معينة بأن يقول: ليس دليلك بجميع مقدماته صحيحاً، ومعناه: أن فيها خلافاً، فذلك يسمى: نقضاً إجمالياً، ولا بد ههنا من شاهد على الاختلال، وإن لم يمنع شيئاً من المقدمات، لا معينة ولا غير معينة، بأن أورد دليلاً على نقض مدعاه، فذلك يسمى: معارضة<sup>(١)</sup>.

### العقل في اللغة:

العين والقاف واللام أصل واحد، يدل معظمه على حبسة في الشيء أو ما يقارب الحبسة. من ذلك العقل، وهو الحابس عن ذميمة القول والفعل، قال الخليل<sup>(٢)</sup>: العقل: نقيض الجهل، يقال عقل يعقل عقلاً، إذا عرف ما كان يجله قبل، أو انزجر عما كان يفعله، وجمعه عقول، ورجل عاقل وقوم عقلاء، وعاقلون، ورجل عقول، إذا كان حسن الفهم وافر العقل، وما له معقول، أي: عقل<sup>(٣)</sup>.

(١) التعريفات للجرجاني: ١/٢٢٠.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن النحوي صاحب كتاب العين توفي بعد ١٦٠هـ سیر أعلام النبلاء، للذهبي: ٧/٤٢٩.

(٣) كتاب العين للخليل بن أحمد، باب: العين والقاف، واللام: ١/١٥٩.

والعقل: نقيض الجهل، عقل يعقل عقلاً؛ فهو عاقل، والمعقول: ما تعقله في فؤادك، ويقال: هو ما يفهم من العقل، كما تقول: عدت معقولاً أي: ما يفهم منك من ذهن أو عقل<sup>(١)</sup>.

قال دغفل<sup>(٢)</sup>:

فقد أفادت لهم حلاً وموعظةً لمن يكون له إرب ومعقول

والفهم، والبيان يسمى عقلاً؛ لأنه عن العقل كان، فيقول الرجل للرجل: أعقلت ما رأيت، أو سمعت؟ فيقول: نعم، يعني: أي قد فهمت، وتبينت، والعرب إنما سمت الفهم عقلاً؛ لأن ما فهمته فقد قيده بعقلك، وضبطته<sup>(٣)</sup>.

وهذا التعريف اللغوي للعقل يوضح مراد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله: عقلناها، في قوله: إن الله قد بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم؛ قرأناها، ووعيناها، وعقلناها<sup>(٤)</sup>، وعقلناها: أي فهمناها، وضبطناها، وأمسكناها فما سمي العقل عقلاً إلا لأنه يمسك ما علمه، ويضبطه، ويفهمه؛ فيقال: عقل الشيء، إذا فهمه، فهو عقول.

وعقل الشيء، إذا علمه، أو علم صفاته؛ من حسن وقبح، وكمال ونقصان،

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: باب: العين والقاف وما يتلثهما: ٩٦/٤.

(٢) دغفل بن حنظلة بن زيد بن عبدة الشيباني النسابة، توفي سنة: ٦٠هـ تاريخ الإسلام للذهبي: ٤٨٦/٢.

(٣) كتاب العين للخليل بن أحمد، باب: العين والقاف، واللام: ١٥٩/١.

(٤) صحيح مسلم، كتاب: الحدود، باب: باب رجم الثيب: ٣/١٣١٧/١٦٩١.

فأمسكها، وأمكن أن يميز بين القبيح والحسن، والخير والشر.

فالعاقل خلاف الجاهل؛ يحبس نفسه، ويمنعها عما يوبقها، ويردها عن هواها، ويمسك ما يعلمه، ويميز بين ما ينفعه وما يضره، في عاجله وآجله<sup>(١)</sup>.

والعقل في الاصطلاح: قد تكلم فيه أصناف الخلق من الفلاسفة والأطباء والمتكلمين والفقهاء كل واحد بما يليق بصناعته، واختلفوا في العقل، فقيل: هو العلم، لأن العقل والعلم في اللغة واحد، ولا يفرقون بين قولهم: عقلت وعلمت، وقيل: العقل بعض العلوم الضرورية، وقيل: قوة يميز بها بين حقائق المعلومات، وقيل هو آلة الفهم، وقيل هو غريزة.. إلى غير ذلك من الخلاف، واختلفوا في محله، فقال المتكلمون هو في القلب. وقال بعض العلماء: هو في الرأس<sup>(٢)</sup>.

والفقهاء تكلموا فيه من حيث إنه مناط التكليف، فقال الشافعي رحمته الله: آلة خلقها الله لعباده يميز بها بين الأشياء وأضدادها، وقال في موضع آخر: والعقول التي ركبها الله فيهم ليستدلوا بها على العلامات التي نصبها لهم على القبله وغيرها منّا منه ونعمة<sup>(٣)</sup>.

(١) مجلة البحوث الإسلامية: ٩/٣٤٤.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني بدر الدين: ١/٢٠٣.

(٣) الرسالة للشافعي: ١/٤٣ - ٥٠١.

## تعريف السنة في اللغة:

السَّنَنُ: الطريقة. يقال: استقام فلان على سنن واحد، ويقال: امض على سننك وسننك، أي على وجهك، والسنة: السيرة. قال خالد بن عتبة الهذلي: فلا تجزعن من سنة أنت سرتها فأول راض سنة من يسيرها<sup>(١)</sup>.

والسنة الطريقة المستقيمة المحمودة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة، وسننت لكم سنة فاتبعوها، وفي الحديث: من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء<sup>(٢)</sup>.

يريد من عمل بها ليقتدى به فيها؛ فالسنة في الأصل: سنه الطريق، وهو طريق سنه أوائل الناس؛ فصار مسلكا لمن بعدهم. وسن فلان طريقاً من الخير يسنه: إذا ابتداءً أمراً من البر لم يعرفه قومه، فاستتوا به وسلكوه، وهو يستن الطريق سناً وسنناً؛ فالسن المصدر، والسنن: الاسم بمعنى المسنون<sup>(٣)</sup>.

## والسنة في الاصطلاح:

لا خلاف في أن السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين وإنما الخلاف في

(١) الصحاح تاج اللغة، وصاح العربية، الجوهري، حرف السين، سنن: ٥/٢١٣٩.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر: ٢/٤٠٤/٧٠١٧.

(٣) تهذيب اللغة، للأزهري، باب: السين والنون: ١٢/٢١٠.

أن لفظ السنة عند الإطلاق: يقع على سنة الرسول، ويحتمل سنة غيره.  
 فالسنة شرعاً: اسم للطريقة المرضية المسلوكة في الدين، من غير افتراض  
 ولا وجوب. والمراد بالمسلوكة في الدين: ما سلكها رسول الله ﷺ أو غيره  
 ممن هو علم في الدين<sup>(١)</sup> كالصحابه ﷺ؛ لقوله ﷺ: عليكم بسنتي وسنة  
 الخلفاء الراشدين المهديين بعدي عضوا عليها بالنواجذ.<sup>(٢)</sup>  
 والسنة عرفاً: هي ما واطب عليه مقتد - نبياً كان أو ولياً - وهي أعم من  
 الحديث؛ فمطلق السنة لا يقتضي الاختصاص بسنة رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>  
 والسنة في اصطلاح المحدثين: أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصفاته  
 الخلقية والخلقية، وزاد بعضهم: وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم: وعلى  
 هذا فهي مرادفة للحديث، ويرى بعض العلماء أن الحديث خاص بقوله  
 وفعله ﷺ، والسنة تشمل الأقوال والأفعال والتقريرات والصفات، والسكنات  
 والحركات في اليقظة والنام.. وعلى هذا فالسنة أعم من الحديث<sup>(٤)</sup>، وذلك  
 أن علماء الحديث عنوا بنقل كل ما ينسب إلى النبي ﷺ؛ فقالوا: السنة، هي:  
 ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية،  
 أو سيرة، سواء كان قبل البعثة، أو بعدها.

(١) الكليات لأبي البقاء، حرف السين: ٤٩٧/١.

(٢) سنن الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة: ٤/٤٤/٢٦٧٦.

(٣) الكليات لأبي البقاء، حرف السين: ٤٩٧/١.

(٤) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة: ١٦/١.

السنة عند الأصوليين: قد تطلق على ما صدر عن الرسول ﷺ من الأدلة الشرعية مما ليس بمتلو، ولا هو معجز، ولا داخل في المعجز<sup>(١)</sup> وعلماء الأصول لما عنوا بالبحث عن الأدلة الشرعية، عنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقرررها.

والسنة عند الفقهاء: لفظ السنة في الشريعة اسم للطريق المسلك في الدين يعني من غير افتراض ولا وجوب<sup>(٢)</sup> وذلك يرجع إلى أن اعتناءهم بالبحث عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوباً أو حرمةً أو إباحتاً..؛ فرأوا أن السنة؛ هي: الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب.

قال الخطيب البغدادي<sup>(٣)</sup>: وقد غلب على السنة الفقهاء، أنهم يطلقون السنة فيما ليس بواجب؛ فينبغي أن يقال في حد السنة: إنها ما رسم ليحتذى استحباباً<sup>(٤)</sup>.

وإذا نظرنا إلى السنة نظرةً شاملةً نجد أن لها في كلام كثير من سلفنا الصالح معنى أوسع من معناها عند المحدثين، أو الأصوليين، أو الفقهاء... إذ يعنون بالسنة: موافقة كتاب الله، وسنة الرسول ﷺ وأصحابه، سواء في

(١) الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي: ١/١٩٦

(٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، علاء الدين البخاري: ٤/٣٠٣

(٣) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ)

تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٥، معجم المؤلفين ٣/٢، الأعلام ١/١٦٦.

(٤) الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي: ٢/٢٥٧.

أمور الاعتقادات، أو العبادات أو غيرهما مما يقتدى فيه.

قال الشاطبي<sup>(١)</sup>: ويطلق - أي: لفظ السنة أيضا- في مقابلة البدعة؛ فيقال: فلان على سنة؛ إذ عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، كان ذلك مما نص عليه الكتاب أو لا، ويقال: فلان على بدعة؛ إذا عمل على خلاف ذلك.

وكأن هذا الإطلاق إنما اعتبر فيه عمل صاحب الشريعة، فأطلق لفظ السنة من تلك الجهة، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب، ويطلق أيضا لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب والسنة أو لم يوجد؛ لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهاداً مجمعاً عليه منهم أو من خلفائهم<sup>(٢)</sup>.

قال ابن رجب الحنبلي<sup>(٣)</sup>: فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو ﷺ وخلفاؤه الراشدون، من الاعتقادات، والأعمال والأقوال، وهذه هي: السنة الكاملة؛ ولهذا كان السلف قديماً لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله<sup>(٤)</sup>؛

(١) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو إسحاق الشاطبي، المحقق الأصولي المفسر الفقيه صاحب التصانيف توفي سنة ٧٩٠هـ. انظر: الأعلام للزركلي: ١/٧٥.

(٢) الكليات، لأبي البقاء: حرف السين: ١/٤٩٧.

(٣) عبد الرحمن بن أحمد بن حسن بن رجب البغدادي ثم الدمشقي زين الدين المعروف بابن رجب الحنبلي توفي سنة: ٧٩٥هـ. انظر: التقيد لابن نقطة: ٢/٧٣، معجم المؤلفين

١١٨/٥، البدر الطالع ١/٣٢٨

(٤) جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي: ٢/١٢٠.

لذلك قيل: السنة، هي: ما قام الدليل الشرعي عليه، بأنه طاعة الله ورسوله، سواء فعله رسول الله ﷺ أو فعل على زمانه ولم يفعله، ولم يفعل على زمانه لعدم مقتضي حينئذ لفعله، أو وجود المانع منه، فإنه إذا ثبت أنه أمر به أو استحبه فهو سنة<sup>(١)</sup>، ومدلولات الأحاديث الثابتة هي: السنة، أو من السنة حقيقة، فإن أطلقت "السنة" على ألفاظها فمجاز أو اصطلاح<sup>(٢)</sup>.

النبوة لغة: مشتقة من الإنباء: والنبأ مهموز: الخبر، وإن لفلان نبأ، أي: خبرا.. والفعل: نبأته وأنبأته واستنبأته، والجميع: الأنباء والنبوة.. والنبوة لولا ما جاء في الحديث لهمز، والنبى ﷺ ينبئ الأنباء عن الله عز وجل، والنبى، يقال: الطريق الواضح يأخذك إلى حيث تريد<sup>(٣)</sup> وإن أخذته من النبوة، وهي الارتفاع عن الأرض، أي إنه أشرف على سائر الخلق، فأصله غير الهمز<sup>(٤)</sup> والقراءة المجتمع عليها في "النبين".

و"الأنبياء" طرح الهمزة، وقد همز جماعة من أهل المدينة جميع ما في القرآن من هذا، واشتقاقه من "نبأ وأنبأ"، أي: أخبر، والأجود ترك الهمز: لأن الاستعمال يوجب أن ما كان مهموزاً من "فعليل" فجمعه "أفعلاء" مثل: ظريف وظرفاء، فإذا كان من ذوات الياء فجمعه "أفعلاء"، نحو: غني وأغنياء، ونبي وأنبياء، بغير همز؛ فإذا همزت، قلت: نبيء ونبآء، كما

(١) مجموع الفتاوى: ٣١٨/٢١.

(٢) الأنوار الكاشفة، لليمانى: ٢٠/١.

(٣) العين للخليل: النون والباء والهمز: ٣٨٢/٨.

(٤) إصلاح المنطق لابن السكيت، باب: ما يهزم مما تركه العامة: ١٢١/١.



تقول في الصحيح - وهو قليل - قالوا: خميس وأخمساء، ونصيب وأنصباء.<sup>(١)</sup>

النبوة في الاصطلاح: ليست النبوة هي معنى يعود إلى ذاتي من ذاتيات النبي ولا إلى عرض من أعراضه استحقها بكسبه وعمله، ولا إلى العلم بربه؛ فإن ذلك مما يثبت قبل النبوة، ولا إلى علمه بنبوته إذ العلم بالشيء غير الشيء، قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إبراهيم: ١١]؛ فليست إلا موهبة من الله تعالى ونعمة منه على عبده، وهو قوله لمن اصطفاه واجتباها: إنك رسولي، ونبيي<sup>(٢)</sup>، والرسول: إنسان بعثه الله إلى الخلق لتبليغ الأحكام، والرسول: في اللغة: هو الذي أمره المرسل بأداء الرسالة بالتسليم أو بالقبض، قال الكلبي<sup>(٣)</sup>: كل رسول نبي، من غير عكس، وقالت المعتزلة: لا فرق بينهما؛ فإنه تعالى خاطب محمدا مرة بالنبي، وبالرسول مرة أخرى<sup>(٤)</sup>.

(١) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى: ٣٤٩/١٥.

(٢) غاية المرام في علم الكلام، أبو الحسن الأمدي: ٣١٧/١.

(٣) أحمد بن محمد بن هانئ، أبو بكر الأثرم الكلبي، توفي سنة: ٢٧٣هـ سير أعلام النبلاء للذهبي: ٦٢٣/١٢.

(٤) التعريفات، الشريف الجرجاني: ١١٠/١.

## المطلب الثاني: مفهوم المعارض العقلي

المعارض العقلي، مركب تقييدي، نستطيع أن نضع له مفهوما اصطلاحيا؛ فنقول: إنه مقابلة الدليل النقلى "الخبرى أو السمعى" بالدليل العقلي على سبيل المدافعة والممانعة.

غير أن الدليل الشرعى الصحيح متمثلا فى السنة النبوية الصحيحة موضوع البحث لم يأت بمحالات العقول ولكنه أتى بمحاراتها.

وذلك أن المعارف الإنسانية تتنوع مصادرها وأدوات تحصيلها، فمن المعارف العقلية ما هو حسى خالص، إذا كان موضوعه المحسوسات وأدواته هي الحواس الإنسانية، وأحيانا تكون معارفه عقلية محضة إذا ما كان موضوعها المعاني والمعقولات المجردة، ومنها ما هو مشترك بين الحس والعقل، وهي جملة المعارف التجريبية.

ومن جملة معارف العقل: ما يسمى ما وراء الحس وهي نوع من المعارف يتعلق بأمر غيبى غير منقطع الأسباب بعالم الحس وغير معزول عن العقل، غير أن سبيل العقل فى التعرف عيله تختلف عن وسائله فى التعرف على المحسوسات، والمشاهدات. وهو ما جعله عزيز المنال على كثير من العقول مما حال دون تحصيله إلا عن طريق الخبر الذى يقود العقل إلى ما غاب عنه، تقريبا وكشفاً لما وراء الحس، وهذه الحاجة لا تعني قصورا فى العقل ولكنها تعني التكاملية المعرفية للإنسان..، والمعارف العقلية، هي: جملة المدركات الذهنية التى تنتقل إلينا عن طرق

ثلاثة:

أولاً: حواسنا الخمس: وهي تنقل إلى الذهن ما تستطيع الإحساس به من صور العالم الخارجي، ويكون ما تنقله صحيحاً إذا كانت حواسنا صحيحة ويعتل المدخل باعتلال الحاسة.

ثانياً: الوجدان، وهي: مجموع المشاعر الذاتية التي تنقل إلى أذهاننا ما نحس به في داخلنا من وجدانيات: كالألم واللذة والشبع.. وهي أمور ذاتية بحتة.

ثالثاً: الخبر، وهو: ما ينقل إلى أذهاننا عن طريق المخبرين سواء وافق الحقيقة أو خالفها.

وبهذه المدركات يستطيع العقل الحكم على الأشياء أو استنتاج مدركات جديدة لم ترد عن هذه الطرق الثلاثة آنفة الذكر<sup>(١)</sup> وأي موضوع قابل للإدراك لا يخلو من ثلاث:

أولاً: أن يختص العقل بالدلالة عليه دون الخبر. "الدليل العقلي"، بمعنى أنه إدراك ضروري لا يحتاج الذهن فيه إلى طلب دليل، وإنما يلتقطه بالبداهة.

ثانياً: أن تقع الدلالة عليه مشتركة بين العقل وبين الخبر. "دليل نقلي عقلي"، بمعنى أن الإدراك العقلي فيه مكتسب بالتأمل والنظر في الأدلة،

(١) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، حبكة الميداني: ١٧/١ بتصرف

فالذهن ينتقل فيها أو بواسطتها من المعلوم إلى المجهول، فهو يحتاج في تحصيله إلى عملية استدلالية فكرية.

ثالثاً: ما تستقل دلالاته على الخبر، لخروجه عن مجال العقل. "الدليل النقلى"

## المبحث الثاني

### المطلب الأول: الخبر، وأنواعه.

الخبر: الخبر ما أتاك من نبأ عن تستخبر، تقول: أخبرتته وخبرته، وجمع الخبر: أخبار.

والخبر: هو العلم بالشيء<sup>(١)</sup>، وقيل، هو: ما يحتمل الصدق والكذب بذاته<sup>(٢)</sup>، وقيل: ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب<sup>(٣)</sup>

### وهو على ثلاثة أنواع:

أولاً: خبر عن واجب عقلاً، وهو: كل خبر عن أمر ثابت قضت الضرورات ودرك الحواس على إثباته، وقامت الأدلة على ذلك من أمره، نحو: الخبر عن حضور ما ندركه ونشاهده بحواسنا والخبر عن امتناع اجتماع الضدين وكون الجسم في مكانين معاً، وأمثال ذلك مما يعلم فساده بضرورات العقول.

وكذلك الخبر عن حدث العالم، وإثبات محدثه وأنه على ما يجب كونه عليه من صفاته. وصحة أعلام رسله، وما جرى مجرى ذلك من كل أمر ثبت العلم بصحته استدلالاً ونظراً.

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٣١٠/١.

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي: ١٩٢/٧.

(٣) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، الباقلائي: ٤٣٤/١. الكفاية في علم الرواية للخطيب

البغدادي: ١٧/١.

وهذا ما لا يقع أبداً إلا صدقاً من قديم ومحدث ومؤمن وكافر وعدل وفاسق وجماعة وآحاد؛ لثبوت مخبره وصحته، وكيف تصرفت بالمخبرين عنه الحال.

ثانياً: خبر عن محال عقلا ممتنع إما بقضية الحواس والضرورات أو بما قام عليه من الحجج والدلالات، نحو: الخبر عن عدم ما نشاهده، وكونه على خلاف صفة ما ندركه عليه.

والخبر عن قيام الأموات وقلب العصا حيات، وانقلاب دجلة ذهباً في - وقتنا هذا - والخبر عن وجود ضدين في محل واحد، وكون الجسم في مكانين وما جرى مجرى ذلك من الممتنع المعلوم بطلانه وإحاطته بقضايا الحس وموضوع العادات وأوائل العقول والضرورات.

وهذا الخبر لا يقع أبداً إلا كذباً ممن وقع منه ثبوت العلم ببطلان مخبره وتناوله له على غير ما هو به.

وليس يجوز أن يقع هذا الخبر من القديم ولا من نبي ولا ممن أخبر نبي عنه أنه لا يكذب، ولا يقوم يثبت بهم التواتر، ويعلم صدقهم اضطراراً إذا نقلوا عن مشاهدة من غير قهر وإجبار وأسباب يظهر عليهم الحديث بها؛ لأن الكذب لا يجوز على من ذكرناه.

ونحو خبر عن حدوث القديم وقدم المحدث وإبطال المعجزات وغير ذلك مما يدل الدليل على ثبوته، وأن الخبر قد تناوله على خلاف ما هو به، وهذا الخبر لا يقع أيضاً من الله ولا من رسوله ولا ممن أخبر أنه لا يكذب

في خبره.

وقد يجوز أن يقع من قوم لو خبروا عن مشاهدة لحجوا وعلم صدقهم ضرورة بشبهة تدخل عليهم؛ لأنهم غير عالمين بما خبروا عنه فضلا عن أن يكونوا إليه مضطرين.

ثالثا: خبر عن ممكن في العقل كونه - ومجيء التعبد به - نحو: الإخبار عن مجيء المطر بالبلد الفلاني، وموت رئيسهم، ورخص سعرهم، وعن كون زيد في داره وخروجه عنها، ونحو الإخبار عن الرسول ﷺ على إمام بعده، وعلى حج وصلوات وعبادات أكثر من المتعبد بها في الشريعة..، وأمثال ذلك مما يمكن أن يكون صدقا ويمكن أن يكون كذبا. وما هذه حاله موقوف على ما يوجب الدليل من أمره؛ فإن قام الدليل على أنه صدق؛ قطع به، وإن قام على أنه كذب؛ قطع ببطلانه وكذب ناقله.

وإن عدم دليل صحته ودليل فساده؛ وجب التوقف في أمره، وتجوز كونه صدقا وكونه كذبا.

وإذا وقع الخبر على الممكن كونه من الله ورسوله وممن أخبر عنه أنه لا يكذب في خبره، ومن جماعة أسندوا ما أخبروا عنه إلى مشاهدتهم؛ ليثبت التواتر بمثلهم؛ قطع بصدقهم، وكذلك كل خبر عن جائز قام الدليل على صدق ناقله<sup>(١)</sup>.

(١) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، الباقلاني: ٤٣٦/١.

وخلاصة ذلك أن يتوقف قبول الخبر على ثبوت صدق المخبر، وعلى نفي المعارض العقلي لخبره، وإلا أفضى الأمر إلى نوع من التناقض وعدم الاتساق، ولا نستطيع أن نقول إن أحدهما أولى من الآخر، أو أن أحدهما أصل والآخر فرع عليه، كلا بل هما أصلان للنقد، وأساس في التعرف على صحة الخبر.

وبعبارة أخرى: إن من التناقض أن تقبل الاعتبارات العقلية لتأسيس الخطاب من الخارج، وتمنع في الوقت ذاته من تأسيسه من الداخل.

وذلك مطرد في كافة الأخبار؛ فالذي يدعو العقل لإثبات القضايا المعرفية هو ذاته الذي يدعوه لإثبات المسائل الدينية، كذلك المتعلقة بثبوت النص الديني أو بفهم فحواه.

وزيادةً في الإيضاح: إن القصد من نقد الرواية سندا ومتنا هو الوقوف على صحة نسبتها إلى قائلها، وليس المراد استقامة فحواها أو عدمه.

وعلى هذا الأساس قامت عناية النقاد من المحدثين بالسنة النبوية؛ فوضعوا من القواعد والأسس العلمية ما يسان به حديث الرسول ﷺ من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان، وبما يمكن به إحكام اتصاله ونسبته إليه ﷺ بقصد إصابة الحق والصواب، وهو ما عرف بعلم الحديث.



## المطلب الثاني: علم مصطلح الحديث:

الحديث، هو: أقوال النبي ﷺ وأفعاله ويدخل في أفعاله تقريره، وهو: عدم إنكاره لأمر رآه أو بلغه عن من يكون منقاداً للشرع، وأما ما يتعلق به عليه الصلاة والسلام من الأحوال، فإن كانت اختيارية فهي داخلة في الأفعال، وإن كانت غير اختيارية كالحلية لم تدخل فيه إذ لا يتعلق بها حكم يتعلق بنا- وهذا التعريف هو المشهور عند علماء أصول الفقه، وهو الموافق لفنهم- وذهب بعض العلماء إلى إدخال كل ما يضاف إلى النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث؛ فقال في تعريفه علم الحديث: أقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله وأحواله- وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث، وهو الموافق لفنهم- فيدخل في ذلك أكثر ما يذكر في كتب السيرة كوقت ميلاده عليه الصلاة والسلام ومكانه ونحو ذلك<sup>(١)</sup>، ولا سبيل لمن لم يدرك ذلك بطريق الحس: كالمشاهدة زمن الصحابة إلا طريق الخبر، وليس الخبر كالمعاينة؛ فالإنسان ربما يسمع بشيء ولا يتصوره، ويسمع من الأخبار ما لا يصدقه؛ لأنها في ذهنه غير متصورة أو مستحيلة؛ لذلك يبادر إلى تكذيب الخبر؛ فليس أثر الخبر عند المخبر كأثر المعاينة، وإن كانا سواء في قوة التصديق، لكن يصدر عن المعاينة ما لا يصدر عند الخبر، فالمشاهدة يحصل بها العلم القطعي، وقد جعل الله لعباده آذاناً واعية وأبصاراً ناظرة، ولم يجعل الخبر في القوة كالنظر بالعيان، وكما جعل في

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر، الجزائري: ٢/١.

الرأس سمعاً وبصراً جعل في القلب ذلك، فما رآه الإنسان يبصره قوي علمه به، وما أدركه ببصر قلبه كان أقوى عنده<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك بنى المحدثون علمهم "علم الحديث" فاعتنى العلماء الأعلام بتدوين الحديث على الهيئة التي وصلت إليهم، ولم يسقطوا من الأخبار إلا ما تيقنوا أنه مختلق موضوع؛ لذلك جمعوا ما رووا منه مسنداً إلى أصحابه، ثم بحثوا في حال الرواة؛ فميزوا بين من تقبل روايته ممن ترد، ومن يتوقف في خبره، وأتبعوا ذلك بالبحث عن المروي وحال الرواية إذ ليس كل ما يرويه من كان موسوماً بالعدالة والضبط يؤخذ به لما قد يعرض له من السهو أو النسيان أو الوهم<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الزناد أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال ليس من أهله<sup>(٣)</sup>.

وقال إسماعيل بن أبي أويس سمعت خالي مالكا يقول إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال فلان، قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين: أشار إلى مسجد رسول الله ﷺ فما أخذت عنهم شيئاً وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أمينا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن وقدم علينا ابن شهاب فنزدحم على بابهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) فيض القدير للمناوي: ٣٥٧/٥.

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر، الجزائري: ٩٨/١.

(٣) مقدمة صحيح مسلم: ١٥/١.

(٤) مسند الموطأ للجوهري: ٣٦/٩٩/١.

وقال يحيى بن معين: آلة هذا الحديث: الصدق<sup>(١)</sup>.

ولما لم يكن كل مخبر صادقاً وكان الخبر يحتمل الصدق والكذب لذاته اقتضى الحال أن يبحث عما يعرف به صدق الخبر إما بطريق اليقين وذلك في الخبر المتواتر أو بطريق الظن وذلك في غير المتواتر إذا ظهرت أمارات تدل على صدق الخبر، ولما كان الحديث عبارة عن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وكان من لم يدركها بطريق الحس لا سبيل له إلى إدراكها إلا بطريق الخبر اعتنى العلماء الأعلام ببيان أقسام الخبر مطلقاً وجعلوا للحديث الذي هو قسم من أقسام الخبر مبحثاً خاصاً به اعتناءً بشأنه<sup>(٢)</sup>.

فالحديث من جهة طرقه التي وصل بها إلينا: إذا كان الحديث له طرق غير محصورة بعدد معين، والعادة تحيل تواطؤهم على الكذب؛ فهو المتواتر، وإن كان له طرق محصورة بعدد معين، فهو الآحاد، وتتضح آثار تلك الطرق في بيان صحة الحديث وضعفه وقبوله ورده، وذلك من حيث صفات الرواة، وصيغ الأداء.

والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث، وذلك أن الخبر المتواتر يفيد صدق المخبر به؛ فلا يتوقف على البحث في حال رواته<sup>(٣)</sup> أما خبر الآحاد لما لم يبلغ حد التواتر، وجب البحث في حال

(١) المسالك شرح موطأ مالك، ابن العربي: ٣٣٦/١.

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر، الجزائري: ١٠٨/١.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ٢٧/١ - وما بعدها، قواعد التحديث من فنون

التحديث: ١٤٦/١.

رواته.

وخبر الواحد من جهة البحث عن حال رواته:

إما أن يوجد فيها أصل صفة القبول، وهو ثبوت صدق الناقل، أو أصل صفة الرد، وهو ثبوت كذب الناقل، أو لا.

فالأول: يغلب على الظن صدق الخبر؛ لثبوت صدق ناقله؛ فيؤخذ به.

والثاني: يغلب على الظن كذب الخبر؛ لثبوت كذب ناقله؛ فيطرح.

والثالث: إن وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين التحق، وإلا فيتوقف فيه، فإذا توقف عن العمل به صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول<sup>(١)</sup>، وذلك وفق قواعد وضعت لهذا الغرض مبنوثة في علوم الحديث وبالأخص المصطلح.

### فعلم مصطلح الحديث:

هو: علم بالقواعد المعرفة بحال الراوي والمروي<sup>(٢)</sup>، وقيل: هو العلم بالقواعد المعرفة بالمتن والإسناد، وقد سماه بعضهم بعلم دراية الحديث، وعرفه بقوله: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف، ورفع ووقف وقطع، وعلو ونزول وكيفية التحمل والأداء، وصفات الرجال وما أشبه ذلك، وقد اختصره بعضهم، فقال: علم يعرف به

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ٥٧/١.

(٢) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر: ٣١/١.

أحوال الراوي والمروي من حيث القبول والرد<sup>(١)</sup>، وقد نظمته الجلال السيوطي في ألفيته فقال:

عِلْمُ الْحَدِيثِ: ذُو قَوَائِنٍ تُحَدِّدُ  
فَذَانِكَ الْمَوْضُوعُ، وَالْمَقْصُودُ  
يُذَرِّى بِهَا أَحْوَالَ مَتْنٍ وَسَنَدٍ  
أَنْ يُعْرَفَ الْمَقْبُولُ وَالْمَرْدُودُ<sup>(٢)</sup>

وهذه القواعد والضوابط هي عقلية محضة فلا تستند لغير العقل في تثبيت الرواية أو نفيها، بل قد تكون فطرية يشترك فيها عقلاء البشر؛ فإن العقل السليم يأبى تصور العلم بخبر منقطع الصلة بمخبره، ومنشأ هذا التكامل النقدي عند المحدثين أن العلم مصدره: العقل والنقل، والنقل يحتاج إلى العقل لإثباته وفهمه، كما أن العقل يحتاج إلى النقل لاكتمال معارفه، وبالأخص ما غاب عن الحس.

لذلك لم يركن المحدثون إلى صحة الإسناد لقبول الخبر، ولم يجعلوه من لوازمه، بل جعلوا سلامة المتن من المعارض على الدرجة نفسها من الأهمية بل قد تفوقه.

قال الشافعي: ولا يُسْتَدَلُّ على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يُسْتَدَلُّ على الصدق والكذب فيه بأن يُحَدَّثَ المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر: ١/٧٩٣.

(٢) ألفية السيوطي في علم الأثر: ٣/١.

هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه<sup>(١)</sup>.

فإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رد عندهم بأمر منها: أن يخالف موجبات العقول، فيعلم بطلانه؛ لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا<sup>(٢)</sup>.

وتقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثل كلام النبوة<sup>(٣)</sup>.

وذلك أن الناقد إذا ثبت عنده صحة نسبة الحديث إلى النبي ﷺ لن يفكر في القبول أو الرد؛ لأن كونه عن رسول الله ﷺ فهو حق، ولا يسع المسلم إلا تصديقه لفظاً ومعنىً، وإلا كان استداراً على النبي ﷺ وهو موقف يأباه الشرع، والعقل الذي قضى بصدق المخبر، ويظهر ذلك جلياً في عدم إخضاعهم للنقد ما جاء عن طريق التواتر، كالقرآن والخبر المتواتر.

#### والخبر من حيث النقل ينقسم إلى:

ما نقله قوم لا يتوهم اجتماعهم على الكذب لكثرة عددهم، وتباين أماكنهم. ويسمى "متواتراً"، وما ليس كذلك بل نقله الواحد عن الواحد، ويسمى "الأحاد"، وكون الخبر نقل عن طريق عدد من النقلة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أوجب تصديق المخبرين، وصحت النسبة؛ فهو قطعي الثبوت،

(١) الرسالة للشافعي: ٣٩٨/١.

(٢) الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي: ٣٥٤/١.

(٣) علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي: ٢٦/١.

مفيد للعلم كالمعاينة مما يغني عن نقد المتن، وبالأخص إذا كان نصاً شرعياً. وإنما يُحتاج من الناقد التأكد من توفر شروط التواتر.

والسند هو: هو الإخبار عن طريق المتن، وأخذه إما من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المُسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلانٌ سندٌ، أي معتمد، فسمى الإخبار عن طريق المتن سندا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه، فهو عبارة عن ذكر الرواة الذين نقلوا ذلك المتن.

وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله، وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما، والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد.

وأما المتن فهو: ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني، أو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، وأخذه إما من الممانتة، وهي: المباحدة في الغاية؛ لأنه غاية السند، أو من متنت الكبش: إذا شفتت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأن المسند استخرج المتن بسنده؛ أو من المتن وهو: ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله؛ أو من تمتين القوس أي شدها بالعصب؛ لأن المسند يقوي الحديث بسنده<sup>(١)</sup>.

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي: ٢٨/١.

## المبحث الثالث

### علم الحديث وقواعده في نقد الخبر

#### حديث الذبابة نموذجاً تطبيقياً

تمهيد: لا ريب أن هذا العلم حين نشأ في هذه الأمة الإسلامية نشأ نشأة عملية، بدعوة صريحة من الله لعباده المؤمنين: في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]. والتبين هو النظر فيما يدل على صدق خبره أو كذبه، وفي قوله ﷺ «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفِقْهِهِ»<sup>(٢)</sup>، وقال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»<sup>(٣)</sup>، وبتلك التوجيهات اتضحت معالم هذا العلم الذي اختص به المسلمون دون غيرهم من الأمم السابقة.

بدأ علم الحديث بصورة تطبيقية يسيرة لكنها تفي لوقتها، فلم يكن ثمة حاجة لدى الصحابة أكثر من التثبيت، والتحرز عن الوهم في النقل، فهم جميعهم

(١) سنن الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٢٦٥٧/٣٤/٥.

(٢) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم ٣٦٦٠/٣٢٢/٣.

(٣) مقدمة صحيح مسلم، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكاذبين ٨/١.



عدول.

وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما اللذان هما وزيراً رسول الله ﷺ من أخص أصحابه به، ومن أشد الصحابة تحرزاً في الرواية وتشدداً في قبولها.

فمن ذلك: أَنَّ الْجَدَّةَ جَاءَتْ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ تَلْتَمِسُ أَنْ تُورَثَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَجِدُ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْئًا، وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ شَيْئًا، وَسَأَسْأَلُ النَّاسَ الْعَشِيَّةَ، فَلَمَّا صَلَّى الظُّهْرَ قَامَ فِي النَّاسِ فَسَأَلَهُمْ، قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهَا السُّدُسَ، قَالَ: هَلْ سَمِعَ ذَلِكَ مَعَكَ أَحَدٌ؟، فَادَّاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهَا السُّدُسَ، فَأَنْفَذَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ<sup>(١)</sup>، وأما أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فكان إذا فاته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث، ثم سمعه من غيره يحلف المحدث الذي يحدث به<sup>(٢)</sup>، إلي أن ظهرت الفتنة، فتولدت عن الحاجة ضوابط جديدة تحفظ صحة النقل.

فمن ذلك: أن بشير بن كعب العدوي جاء إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ. قال رسول الله ﷺ. فجعل ابن

(١) السنن الكبرى، النسائي، كتاب الفرائض، باب الجدات والأجداد ومقادير نصيبهم:

٦٣٠٦/١١١/٦.

(٢) علوم الحديث للحاكم: ١٤/١.

عباس رضي الله عنه لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه؛ فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي؟

أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟!

فقال ابن عباس رضي الله عنه: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف<sup>(١)</sup>

وبين محمد بن سيرين ذلك في قوله: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم؛ فينظر إلي أهل السنة فيؤخذ منهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم<sup>(٢)</sup>

وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء<sup>(٣)</sup>

ومن هنا بدأ الإسناد يأخذ مكانه وأهميته في علم الرواية.

وهكذا أخذت القوانين تتفرع لتلبية المطالب المستجدة حتى بلغت ذروتها، واستقلت كعلم له قواعده وقوانينه، وأخذت تكتمل أركانه وقواعده مع مرور الوقت.

(١) مقدمة صحيح مسلم، باب في الضعفاء، والكذابين: ١٣/١.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/٢٥٤، العلل الصغير للترمذي: ٧٤/٥.

(٣) معرفة علوم الحديث: ١/٦، منهاج السنة النبوية: ٩٦/٤.

### المطلب الأول: قواعد نقد السند.

ونعني بذلك: القواعد التي اعتمد عليها نقاد المحدثين في تقديمهم سند الحديث "النقد الخارجي"، وهي من الأهمية بمكان إذ تبحث في شروط الراوي الذي تقبل روايته ممن ترد.

فإن العقل السليم لن يقبل الخبر إلا ممن اطمأن إلى قدرته على نقل الخبر، وكذلك أمانته في نقله كما هو، وهما صفتان ضروريتان في أي راو مقبول خبره؛ ولأن العقل السليم يقضي بأن صحة المتن لا تكفي دليلاً على أمانة الناقل دون سلوكه الشخصي وضبطه لما ينقل؛ فإن الإدراك الإنساني يتأثر بالحالة الوجدانية والفكرية للإنسان ولا يخفى ما لها من قوة في التأثير على السلوك الشخصي.

والمقياس الذي يعرف به الراوي المقبول من المردود مقياس موضوعي شامل، حيث لم يكتف فيه المحدثون بمجرد استقامة السلوك الديني، بل لاحظوا العوامل الداخلية، فنظروا إلى ما يخشى أن يدفع الراوي من انحياز فكري "بدعة" أو اجتماعي إلى عدم التحري في النقل، ودرسوا حالته النفسية من حيث الاعتدال والتحرز، أو الاستهتار والتساهل على ضوء ما أسموه "بالمروءة"، وراعوا أهليته العلمية والذهنية للأداء الصحيح في شروط الضبط.

فجاء مقياسهم هذا موضوعياً لا يتحيز ولا يحيف، شاملاً كافة العوامل الدينية والنفسية والاجتماعية التي تدفع إلى الصدق وتترزه الراوي عن

الكذب وتجعله قميئاً بأداء الحديث كما هو، وأصبح ميزاناً يعرف حقيقة الرواة بكل دقة وإنصاف وعدالة<sup>(١)</sup>.

والنقاد من المحدثين كانوا يفرقون بين ما يضاف من الأخبار إلى النبي ﷺ وما يضاف إلى غيره، ويفرقون: بين ما كان له علاقة بالدين وما لا علاقة له بالدين، ولقد بلغ بهم علمهم مبلغاً من الإتقان والكمال ما استطاعوا به أن يفرقوا فيه بين ما يضاف إلى النبي ﷺ وما لا يضاف إليه في الحديث الواحد، وهو ما عرف بالإدراج، وهذا ما دعاهم إلى وضع شروط لرواي الحديث النبوي، تضمن سلامة ما يضاف إليه من التبديل والتحريف، فمنها ما يلزم شخصية الراوي دوماً قبل الرواية وبعدها، ومنها ما يعضد روايته ويرجحها على رواية غيره، وقد أجملها الإمام الشافعي في قوله: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً، منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل به معناه: لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إن حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه. إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، برياً من أن يكون مدلساً، يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن

(١) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر: ١/١٣٩

النبوي ما يحدث الثقات خلفه عن النبي، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه، حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت<sup>(١)</sup> ويتضح في ذلك أن الركيذتين اللتين تصاحبان الراوي دوماً حال الرواية ومن دونها هما:

أولاً: شخصية حامل الحديث ومستواه الخلفي، وهو ما يسمى في اصطلاح المحدثين بالعدالة.

ثانياً: دقته في نقله وهو ما يسمى في اصطلاح المحدثين بالضبط والإتقان<sup>(٢)</sup>.

ولا تقم أحدهما مقام الأخرى ولا تغني عنها:

سئل الشافعي: أفيكون عدلاً غير مقبول الحديث؟ قال: نعم، إذا كان كما وصفت كان هذا موضع ظنة بينة يرد بها حديثه، وقد يكون الرجل عدلاً على غيره، ظنينا في نفسه وبعض أقاربه ولعله أن يخبر من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل، ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته؛ فالظنة ممن لا يؤدي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه: أبين منها في الشاهد لمن ترد شهادته فيما هو ظنين فيه بحال.

وقد يعتبر على الشهود فيما شهدوا فيه، فإن استدللنا على ميل نستبينه أو

(١) الرسالة، الشافعي تحقيق: أحمد شاكر: ٣٩٦/١.

(٢) منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، محمد مصطفى الأعظمي: ٢٠/١.

حياطة بمجازرة قصد للمشهود له لم نقبل شهادتهم، وإن شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم نقبل شهادتهم، لأنهم لا يعقلون معنى ما شهدوا عليه.

ومن كثر غلظه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته<sup>(١)</sup>

والحكم على عدالة الراوي مبني على حسب الظاهر من أحواله والاعتبار فيه بغلبة الظن، والحكم على ضبط الراوي مبني في الغالب على معارضة روايته مع رواية غيره، وهذا أمر منطقي للحكم على الرواة من جهة ضبطهم وإتقانهم.

(١) الرسالة، الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر: ١/٣٨٠.

## المطلب الثاني: قواعد نقد المتن

ونعني به: الأسس التي تتعلق بنقد متن الحديث بعيداً عن سنده بالنظر إلى ألفاظه، ومعانيه "النقد الداخلي" للحديث.

وسبق أن قررنا أن العقل يقف أمام الخبر إما موجبا له أو مانعاً أو مجيزاً، وهذا لا يرجح صدق المخبر من كذبه، ولكن عدالة الراوي هي المرجح؛ فإذا رجح لدى العقل صدق الراوي، سعى إلى التثبت من ضبطه لخبره، فإذا استوثق من ذلك، قضى بحكمه في الخبر.. والناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم ولا سيما في ما يتعلق بالأمر الدينية والغيبية لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس وقد ألفت في ذلك كتب، وكذلك استشكل كثير من الناس كثيراً من الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، منها ما هو رواية كبار الصحابة أو عدد منهم، إلا أن استشكل النص لا يعني بطلانه. ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفواً وإنما هو أمر مقصود شرعاً ليبلى الله تعالى ما في النفوس ويمتحن ما في الصدور. ويبسر للعلماء أبواباً من الجهاد يرفعهم الله به درجات<sup>(١)</sup>، ولهذا لم يقف المحدثون على الأسانيد فقط ليصدروا أحكامهم على الأحاديث بل دائماً كانوا ينظرون إلى المتن حتى أنهم حكموا على

(١) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المعلمي اليماني: ٢٢٣/١.

الأحاديث بالنكارة، أو الغرابة بالرغم من نظافة الأسانيد، وإنما يعلم ذلك من تزلج في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشعره للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل مُتَّبِعٍ مع مَتَّبُوعِهِ؛ فإن للأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتميز بين ما يصح أن ينسب إليه، وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يُوشِكُ أَنْ تَضْرِبُوا - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ - أَكْبَادَ الْبَابِلِ، يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ، لَأَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ " (٢) قال الذهبي: هذا حديث نظيف الإسناد، غريب المتن. (٣)

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو النَّبَزَارِيُّ

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية: ٤٤/١.

(٢) المسند لأحمد بن حنبل، مسند أبي هريرة: ٧٩٧٨/٣٨٥/١٣.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٥٤/٧.



بِبِغْدَادَ، ثنا أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ شَدَّادِ الْمِسْمَعِيِّ، ثنا أَبُو نَعِيمٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنْتِي قَتَلْتُ بِيحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا سَبْعِينَ أَلْفًا، وَإِنِّي قَاتِلٌ بِابْنِ ابْنَتِكَ سَبْعِينَ أَلْفًا وَسَبْعِينَ أَلْفًا»<sup>(١)</sup>.

قال الذهبي: هذا حديث نظيف الإسناد، منكر اللفظ. وعبد الله: وثقه ابن معين، وخرج له مسلم<sup>(٢)</sup>.

أخرج البيهقي في "شعب الإيمان" قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ الْكِرْمَانِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْبُسْرِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّبِعُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ بَخِلَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُعْطِيَ مَالَهُ النَّاسَ فَلْيَتَصَدَّقْ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَأْكُلْ وَلْيَلْبَسْ مِمَّا رَزَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ " <sup>(٣)</sup>. قال ابن حجر: نظيف الإسناد لم أر من صححه<sup>(٤)</sup>

لذلك قالوا: والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك

(١) المستدرک علی الصحیحین، للحاکم: ٤١٥٢/٦٤٨/٢.

(٢) سیر أعلام النبلاء للذهبي: ١٩٨/٥.

(٣) شعب الإيمان، للبيهقي: ٤٣٥٠/٣١٤/٦.

(٤) إتحاف المهرة، لابن حجر: ١٢٧٥/٨٦/٢.

على المتن، إذ قد يكون شاذاً أو معللاً<sup>(١)</sup>.

ومن شروط الحديث الصحيح الأساسية أن لا يكون شاذاً، والشذوذ هو: مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً، ولا تعرف المخالفة من الموافقة إلا بمقارنة المتن ومعانيها، ويدل هذا على أن المحدث لا يستطيع أن يحكم على حديث بالصحة قبل أن يطمئن إلى عدم شذوذ متنه، الأمر الذي يفرض عليه النظر في المتن.

ويمكننا أن نقول إن مراعاة المحدثين للعقل في دراسة الأحاديث النبوية وقبولها ورفضها كان في كل خطوة؛ حيث كان بالإمكان مراعاته<sup>(٢)</sup> ذلك في أربعة مواطن:

عند السماع.

وعند التحديث.

وعند الحكم على الرواة.

وعند الحكم على الأحاديث.

فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكره مع القدر فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته.

(١) اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن كثير: ٢١/١.

(٢) منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، محمد مصطفى الأعظمي: ٨٣/١.

قال الإمام الشافعي: وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت أو أكثر دلالات بالصدق منه<sup>(١)</sup>

وعنون الخطيب في الكفاية في علم الرواية: باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث<sup>(٢)</sup>

وفي الرواة جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكاد تجد حديثاً بين البطلان إلا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة، والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلا عن خبرين أو أكثر.

ويقولون للخبر الذين تمتنع صحته أو تبعد: منكر أو باطل.

وتجد ذلك كثيرا في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمنتبوتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً<sup>(٣)</sup>

هذا وقد عرف الأئمة الذين صححوا الأحاديث، أن منها أحاديث تثقل على بعض المتكلمين ونحوهم، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتمد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة

(١) الرسالة، الشافعي تحقيق: أحمد شاكر: ٣٩٩/١.

(٢) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: ٤٢٩/١.

(٣) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المعلمي اليماني: ٧/١.

توافقها أو تلاقيها، أو هي من قبيلها، قد ثقلت هي أيضا على المتكلمين، وقد علموا أن النبي ﷺ كان يدين بالقرآن ويقتدي به، فمن المعقول جدا أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من تلك الآيات<sup>(١)</sup>.

نعم نحن لا ننكر أن المحدثين توسعوا في نقد السند أكثر من توسعهم في نقد المتن، وفي الحقيقة: إن علماء الحديث كانوا أبعد غورا، وأدق نظراً، وأهدأ بالاً حينما لم يجروا في نقد المتن الأشواط البعيدة التي جروها في نقد السند، وذلك لاعتبار ديني لاحظوه في السنة عند الاكتفاء بصلاح الراوي وتقواه وعدالته ظاهراً وباطناً وضبطه وحفظه وتوقيه الكذب على رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في نص هو أصل ومرجع في الدين، فمتى توفرت العدالة بشروطها مع الضبط والحفظ والأمانة والتخرج من التزويد والتغيير كان احتمال الكذب والاختلاف بعيداً جداً إن لم يكن ممتنعاً، وإذا فلم يبق بعد من حاجة للمبالغة في نقد المتن وذلك لأن متن الحديث:

[أ] قد يكون متشابهاً غير مفهوم العبارة فلا محل - مع هذا الاحتمال - لتحكيم النقد العقلي المجرد في المتن، إذ مثل هذا المتشابه مما لا تستقل العقول بإدراكه، ولا يدرك المراد منه إلا من الله أو عن رسوله المبلغ عنه، والواجب إما الإيمان به كما ورد مع تفويض علم حقيقته إلى الله والتنزيه عن الظاهر المستحيل، وإما التأويل بما يوافق العقل وما أحكم من النقل، وذلك مثل أحاديث الصفات ونحوها.

(١) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[ب] وقد يكون متن الحديث ليس من قبيل الحقيقة بل من قبيل المجاز فرفضه - باعتبار حمله على الحقيقة استناداً إلى أن العقل أو الحس والمشاهدة لا تقره مع إمكان حمله على المجاز المقبول لغةً وشرعاً - تهجم وتتكسر لقواعد البحث العلمي الصحيح.

[ج] وقد يكون متن الحديث من قبيل المغيبات كأحوال القيامة واليوم الآخر فرفضها - تحكيماً للعقل فيها وبناء على قياس الغائب على الشاهد - ليس من الإنصاف، وذلك كالأحاديث الواردة في صفة الجنة ونعيمها والنار وعذابها ونحو ذلك.

[د] وقد يكون متن الحديث من الأخبار التي كشف العلم عن مساتيرها واعتبرت من المعجزات النبوية إلى أن جاءت الأيام بتصديقها<sup>(١)</sup>.

وبالتأمل نجد أن المحدثين كانوا على حق في هذا المسلك الذي انتهجوه في تأنيهم وعدم التهجم على المتن بحجة المعارضة العقلية، في الوقت الذي راعوا العقل وأعطوه حقه في كافة منازل الرواية، والراوي، وعلى هذا يمكن القول وبكل وثوق: إن منهجهم النقدي منهجاً علمياً بكل معنى الكلمة، ولا يبدو أن منهج النقد في العالم تمكن حتى الآن من أن يضيف إليه شيئاً قيماً.

(١) دفاع عن السنة، لأبي شهبة: ١/ ٤٩ وما بعدها بتصريف.

### المطلب الثالث: حديث الذبابة نموذج تطبيقي:

من الأحاديث التي ادعي بأنها مناقضة للعقل قديماً وحديثاً، حديث: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالْأُخْرَى شِفَاءً»<sup>(١)</sup>.

بل تعدى الأمر إلى الادعاء بأنه موضوع على النبي ﷺ مع أن الحديث صحيح، وبقطع النظر عن المدعي ذلك سنيين بالنقد العلمي المجرد أن هذا الادعاء باطل من جهتي الثبوت والدلالة؛ حتى لا يبقى مطعن لأحد، وليعلم أن منهج النقد عند علماء الحديث هو منهج علمي متكامل قائم على أسس علمية مجردة، الغاية منها التيقن إلى صدق الخبر قبل الالتزام به إيماناً.

أولاً: دفع المعارض من جهة الثبوت: نعني بذلك دفع دعوة " عدم صحة نسبته إلى قائله ﷺ".

ومنهج النقد عند المحدثين يعتمد على خطوات منطقية يقرها كل عقل سليم في إثبات ذلك، وهي:

أولاً: جمع الروايات.

(١) أخرج هذا الحديث الكثير من المصنفين منهم: أبو داود الطيالسي، وإسحاق بن راهوية، وأحمد بن حنبل، وعبد بن حميد، والدارمي، والبخاري، وابن ماجه، وأبو داود، البزار، والنسائي، وأبو يعلى، وابن الجارود، وابن خزيمة، وابن حبان، والطبراني... وهو ما سنتناوله بالبحث المفصل خلال هذا الجزء من المبحث.

ثانياً: المقارنة (المعارضة) بين تلك الروايات؛ فالوصية الأشهر لعلماء النقد من المحدثين هي: الحديث الذي لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه<sup>(١)</sup>.

فبجمع الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أصدادهم من الحفاظ<sup>(٢)</sup>، وتتم المقارنة بين طرق الرواية الواحدة ثم بين طرق الروايات المتعددة وبين ما روي حفظاً وما روي كتابة، بل بين ألفاظ الأداء نفسها..؛ فالحديث الواحد: يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط، ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدر في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدر في صحة الإسناد خاصة من غير قدر في صحة المتن<sup>(٣)</sup>

وهذه الخطوات يعبر عنها - في المنهج النقدي الحديث - بتصحيح النص وهي مرحلة تسبق تفسيره؛ إذ ليس من المعقول أن يأخذ نص ويطرح نظيره في الباب نفسه، فإن ذلك مظنة الخطأ في الحكم، والضلال في الفهم. وهذا الحديث قد رواه من الصحابة ﷺ جميعاً أربعة هم: أبو هريرة، وأبو

(١) التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: ١/١١٧.

(٢) التمييز، لمسلم بن الحجاج: ١/١٦٢.

(٣) معرفة علوم الحديث لابن الصلاح: ١/٩١.

سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب.

وقد جاءت الروايات بألفاظ مختلفة ومعنى واحد.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه عنه: عبيد بن حنين مولى بني زريق، وثامة بن عبد الله بن أنس، ومحمد بن سيرين، وسعيد المقبري، وأبو صالح السمان.

وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه عنه: أبو سلمة بن عبد الرحمن.

وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه رواه عنه: ثامة بن عبدالله بن أنس. وعبدالله بن المثنى، وروي عن عبد الله بن المثنى موقوفاً.

وحديث علي بن أبي طالب، عزاه السيوطي في الجامع الصغير لابن النجار.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنْاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ» رواية: عبيد بن حنين "مولى بن زريق" (1) عنه:

(1) عبيد بن حنين المدني أبو عبد الله مولى آل زيد بن الخطاب، وقيل: مولى بني زريق أخو عبد الله بن حنين، ومحمد بن حنين روى عن: الحسن بن علي، وابن عمر، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأبي موسى، وآخرين. وروى عنه: سالم أبو النضر، وأبو الزناد: عبد الله بن ذكوان، وعتبة بن مسلم، ومبشر بن الفضيل، وأخرون، وهو من الثقات، مات سنة خمس ومائة وهو: ابن سبعين سنة، قال المزي: وكان في الكمال: ابن تسعين سنة - يعني بتقديم التاء قال وهو خطأ - قلت - ابن حجر العسقلاني - بل هو الصواب؛ فهو ثابت فيما ذكره ابن سعد عن الواقدي، وكذا في ثقات ابن حبان، ومما



وهذه الرواية من طريق: عتبة بن مسلم "مولى بني تميم" (١) طريق:  
إسماعيل بن جعفر (٢) عنه.

=يؤيده أن الواقدي روى عنه أنه قال: قلت لزريد بن ثابت مقتل عثمان اقرأ علي الأعراف؛ فقال اقرأها علي أنت، قال فقرأتها عليه فما أخذ علي ألفاً ولا واوا، وكان مقتل عثمان سنة ٥٣٥هـ؛ فلو كان كما ذكر المزي؛ يكون عمره إذ ذاك خمس سنين، ويبعد أن مثله يحفظ سورة الأعراف، ويتأهل لأن يقرأها على زيد بن ثابت، وتوفي سنة: ١٠٥هـ [تهذيب الكمال، للمزي: ٣٧١٢/١٩٧/١٩، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٤/٦٠٥/٢٤٤، وتاريخ الإسلام: ١٦٨/٩٦/٣، وإكمال تهذيب الكمال لمعطاي: ٨٤/٩]، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ١٢٩/٦٣/٧]

(١) عتبة بن مسلم التيمي، مولاهم، المدني، وهو عتبة بن أبي عتبة. روى عن: عبيد بن حنين، ونافع بن جبیر بن مطعم، وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبد الله بن رافع بن خديج وعكرمة مولى بن عباس، وآخرين، وروى عنه: ابن إسحاق، ومسلم الزنجي، وإبراهيم بن أبي يحيى، وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن جعفر، وسليمان بن بلال، وسعيد بن أبي هلال وإبراهيم بن أبي يحيى، ويوسف بن يعقوب الماجشون، وآخرون، ذكره ابن حبان في الثقات: [تهذيب الكمال، للمزي: ٣٧٨٥/٣٢٣/١٩، وتاريخ الإسلام، للذهبي: ٣/٦٩٤/١٨٠]، وتهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: ٢١٩/١٠٣/٧]

(٢) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، أبو إسحاق المدني - قارئ أهل المدينة - أخو محمد بن جعفر، ويحيى بن جعفر، ويعقوب بن جعفر. روى عن: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وإسماعيل بن أبي الحكم، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وعبد الله بن دينار، وعتبة بن مسلم، وعمر بن نافع مولى ابن عمر، ومحمد بن عجلان، وآخرين، وروى عنه: إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي، وإسحاق بن محمد الفروي، وسويد بن سعيد الحدثاني، وعباد بن موسى الختلي، وعلي بن حجر السعدي المروزي، وابنه فليح بن إسماعيل بن جعفر، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وقتيبة بن سعيد، وآخرون. قال أحمد وأبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة، مات ببغداد سنة ١٨٠هـ [تهذيب الكمال

أخرجه البخاري من طريق: قتيبة بن سعيد<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر.. الحديث<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه أحمد بن حنبل من طريق: سليمان بن داود<sup>(٣)</sup> قال: أخبرنا

=المزمي: ٤٣٣/٩٥/٣. وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٣/٢٢٨/٨، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٥٣٣/٢٨٧/١]

(١) قتيبة بن سعيد بن جميل التقي - مولاهم - أبو رجاء: شيخ الإسلام، المحدث، الإمام، الثقة، الحوال، راوية الإسلام، مولده: في سنة تسع وأربعين ومائة. وارتحل قتيبة في طلب العلم، وكتب ما لا يوصف كثرة، وذلك في سنة ثنتين وسبعين ومائة، فحمل الكثير عن: مالك، والليث، وشريك، وحماد بن زيد، وأبي عوانة، وابن لهيعة، وبكر بن مضر، ومفضل بن فضالة، وإبراهيم بن سعد، وإسماعيل بن جعفر، وجعفر بن سليمان، وحرب بن أبي العالية، وحماد بن يحيى الأبح، وخلف بن خليفة، وداود العطار، وشهاب بن خراش، وعبد الله بن جعفر المدني، ورشدين بن سعد، وعبد الرحمن بن أبي الرجال، وابن المبارك، وعبد الوارث، والعطاف بن خالد، وفضيل بن عياض، وفرج بن فضالة، وأبي هاشم، وآخرين، وحدث عنه: الحميدي، ونعيم بن حماد، ويحيى بن عبد الحميد الحراني، وأحمد بن حنبل - فأكثر - ويحيى بن معين، وعلي بن المدني، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبو بكر بن أبي شيبة، وطائفة ماتوا قبله، وروى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي في كتبهم، فأكثر. توفي سنة ١٥٠هـ [تهذيب الكمال للمزمي: ٤٨٥٢/٥٢٣/٣٣، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٨/١٥/١١، تاريخ بغداد للخطيب: ٨٩٤/٤٨١/١٤]

(٢) صحيح البخاري، كتاب الطب باب: إذا وقع الذباب في الإناء: ٥٧٨٢/١٤٠/٧.

(٣) سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي، أبو أيوب الهاشمي. روى عن: إبراهيم بن سعد، وإسماعيل بن جعفر المدني، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وسفيان بن عيينة، وأبي زبيد: عبثر بن القاسم، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد التقي، ومحمد بن إدريسي الشافعي - وهو من أقرانه - ويوسف بن يعقوب الماجشون، وآخرين، روى عنه: البخاري في كتاب: خلق

إسماعيل بن جعفر... الحديث<sup>(١)</sup>

وأخرجه البغوي:..... إلى: أحمد بن علي الكشميهني قال: نا علي بن حجر السعدي<sup>(٢)</sup>، حدثنا إسماعيل بن جعفر... الحديث<sup>(٣)</sup> طريق: سليمان بن بلال<sup>(٤)</sup> عنه.

=أفعال العباد، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأحمد بن حرب المعدل، وأحمد بن الحسن الترمذي، وأحمد بن عبيد الله بن إدريس النرسي، وأحمد بن محمد بن حنبل، والحاترث بن محمد بن أبي أسامة، وآخرون. توفي سنة: ٢١٩هـ [تهذيب الكمال للمزي: ١١/٤١١/٢٥٠٩، سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠/٦٢٥/٢١٥، تاريخ بغداد للخطيب: ٩/٣٢/٤٦٢٠]

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ حديث أبي هريرة: ١٥/٨٨/٩١٦٨.

(٢) علي بن حجر بن إياس بن مقاتل السعدي ابن مخادش، الحافظ، العلامة، الحجة، أبو الحسن السعدي، المروزي. ولد علي: سنة أربع وخمسين ومائة، وارتحل في طلب العلم إلى الآفاق. وحدث عن: إسماعيل بن جعفر، وشريك القاضي، وهشيم، وعبيد الله بن عمرو، وابن المبارك، والربيع بن بدر السعدي، وآخرين. حدث عنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وآخرون. وقال النسائي: ثقة، مأمون، حافظ، توفي سنة: ٥٢٤هـ. [تهذيب الكمال للمزي: ٢٠/٣٥٥/٤٠٣٦، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١١/٥٠٧/١٣٩، تاريخ بغداد للخطيب: ١٣/٣٦٢/٦٢٤٨]

(٣) شرح السنة للبغوي، باب: الذباب يقع في الشراب: ١١/٣٥٩/٢٨١٣.

(٤) سليمان بن بلال القرشي النيمي أبو محمد، ويقال: أبو أيوب، المدني، مولى عبد الله بن أبي عتيق: محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق. روى عن: إبراهيم بن أبي أسيد البراد، وثور بن زيد الديلي، وجعفر بن محمد الصادق، وحמיד الطويل، وخثيم بن عراك بن مالك، وزيد بن أسلم، وسعد بن سعيد الأنصاري، وأبي حازم سلمة بن دينار وسهيل بن أبي صالح، وعتبة بن مسلم، وعلقمة بن أبي علقمة، ومحمد بن عجلان، وآخرين. وروى عنه: إسحاق بن محمد الفروي، وإسماعيل بن أبي أويس، وخالد بن مخلد القطوانى، ووسعيد بن الحكم بن أبي مريم، وسعيد بن كثير بن غير، وعبد الله بن

أخرجه البخاري من طريق: خالد بن مخلد<sup>(١)</sup>، حدثنا سليمان بن بلال، قال: حدثني عتبة بن مسلم قال: أخبرني عبيد بن حنين، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: قال النبي ﷺ: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه البزار من طريق: محمد بن الليث - فيما أعلم - قال: حدثنا خالد بن مخلد، قال: حدثنا سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم... الحديث، وقال البزار: وهذا الكلام قد روي عن أبي هريرة من غير وجه، وروي عن أبي سعيد، وعن أنس<sup>(٣)</sup>.

=المبارك، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، وأبو الجماهر محمد بن عثمان التتويحي، وآخرون. قال أحمد بن حنبل: لا بأس به، ثقة، وقال يحيى بن معين: هو أحب إلي من الدراوردي، وقال أبو حاتم: سليمان: متقارب، وقال ابن سعد: توفي بالمدينة، سنة: ١٧٢هـ. [تهذيب الكمال للمزي: ١١/٣٧٦/٢٤٩٦، سير أعلام النبلاء للذهبي: ٧/٤٢٥/١٥٩، وتاريخ الإسلام: ٤/١١٧/٦٣٣]

(١) خالد بن مخلد أبو الهيثم البجلي الإمام، المحدث، الحافظ، المكثّر، المغرب، الكوفي، القطوانى. حدث عن: مالك، وأبي الغصن: ثابت بن قيس، وسليمان بن بلال، ونافع بن أبي نعيم، وعلي بن صالح بن حي، وكثير بن عبد الله بن عوف، وعبد الله بن جعفر المخرمي، ومحمد بن موسى الفطري، وحدث عنه: البخاري، وقد روى الجماعة - سوى أبي داود - عن رجل، عنه. وقد حدث عنه من القدمات: عبيد الله بن موسى، وقال يحيى بن معين: ما به بأس، وقال أبو داود: صدوق، لكنه يتشيع، وقال أحمد بن حنبل: له أحاديث مناكير، وتوفي سنة: ٢١٣هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٨/١٦٣/١٦٥٢، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠/٢١٨، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي: ١/٧٤/١٠٠،]

(٢) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب: إذا وقع الذباب في الشراب: ٤/١٢٠/٣٣٢٠.

(٣) البحر الزخار، البزار، مسند أبي هريرة: ١٥/٢٨٧/٨٧٨٣.

وأخرجه الدارمي من طريق: عبد الله بن مسلمة<sup>(١)</sup>، حدثنا سليمان بن بلال، عن عتبة بن مسلم:.. الحديث<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه البغوي بسنده إلى عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا سليمان بن بلال، عن عتبة بن مسلم:.. الحديث<sup>(٣)</sup>.

وأخرجه البيهقي بسنده إلى أبي الجماهر محمد بن عثمان الدمشقي التتوخي<sup>(٤)</sup>، ثنا سليمان بن بلال، حدثني عتبة بن مسلم:...

(١) عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني، الإمام، الثبت، القدوة، شيخ الإسلام، مولده: بعد سنة ثلاثين ومائة ببسير، حدث عن: أفلح بن حميد، وابن أبي ذئب، وشعبة بن الحجاج، وأسامة بن زيد بن أسلم، ومالك بن أنس، ونافع بن عمر الجمحي، والليث بن سعد، والدراوردي، وحماد بن سلمة، وسليمان بن بلال، وعيسى بن حفص بن عاصم بن عمر، وسليمان بن المغيرة، وآخرين، وحدث عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود،، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وآخرون، توفي سنة: ٢٣٠هـ [تهذيب الكمال، للمزي: ١٦/١٣٦/١٣٥٧١، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠/٢٥٧/٦٨، تاريخ الإسلام للذهبي: ٥/٦١٠/٢٢٧]

(٢) سنن الدارمي، كتاب الأئمة، باب: الذباب يقع في الطعام: ٢/١٢٩٧/٢٠٨١.

(٣) شرح السنة للبغوي، كتاب الصيد والذبائح، باب: الذباب يقع في الشراب: ١١/٢٦٠/٢٨١٤.

(٤) أبو الجماهر محمد بن عثمان التتوخي الإمام، المحدث، الحافظ، الثبت، أبو عبد الرحمن، حديث عن: سعيد بن عبد العزيز، وسليمان بن بلال، وإسماعيل بن عياش، والهيثم بن حميد، وآخرين، وحدث عنه: محمد ابن يحيى الذهلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو زرعة الدمشقي، وأبو إسحاق الجوزجاني، وأبو داود، وعثمان بن سعيد الدارمي، والحسن بن جرير الصوري، وآخرون، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبي عن أبي الجماهر، ومحمد بن بكار، فقال: أبا الجماهر أحب إلي وأبو الجماهر ثقة، وقال معاوية

الحديث<sup>(١)</sup>.

وبسنده إلى عبد الله بن وهب<sup>(٢)</sup>، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني عتبة بن مسلم... الحديث<sup>(٣)</sup>.

وأخرجه ابن الجارود من طريق: محمد بن يحيى، وعلان بن المغيرة، قالوا: ثنا ابن أبي مريم<sup>(٤)</sup>، [ثنا] محمد - هو ابن أبي

=ابن صالح، عن أبي مسهر: ثقة. توفي سنة: ٢٢٤هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٥٤٦١/٩٧/٢٦، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠/٤٤٨/١٠٦، تاريخ دمشق لابن عساکر: ٥٧/١٧٨/٧٢٨٤]

(١) شعب الإيمان، البيهقي، باب: اختناث الأسقية وما يكره من ذلك: ٥٧٢٦/١٥١/٨.  
 (٢) عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري - مولا هم - الإمام، شيخ الإسلام، أبو محمد المصري، الحافظ. مولده: سنة خمس وعشرين ومائة، طلب العلم وله سبع عشرة سنة. روى عن: ابن جريج، ويونس بن يزيد، وحنظلة بن أبي سفيان، وحبي بن عبد الله المعافري، وحيوة بن شريح، وعمرو بن الحارث، وأسامة بن زيد الليثي، وعمر بن محمد العمري، وعبد الحميد بن جعفر، وسليمان بن جعفر، وآخرين. روى عنه: الليث بن سعد - شيخه - وعبد الرحمن بن مهدي، وأصبغ بن الفرج، وسعيد بن أبي مريم، والربيع بن سليمان المرادي، وعبد الملك بن شعيب بن الليث وآخرون. توفي سنة: ١٩٧هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٣٦٤٥/٢٧٧/١٦، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٩/٦٣/٢٢٤].

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، باب: ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل:

١/٣٨٢/١١٩٠، وكتاب الآداب له، باب: باب الذباب يقع في الإناء: ١/١٥٨/٤٥٠

(٤) سعيد بن أبي مريم محمد الجمحي الحافظ، العلامة، الفقيه، محدث الديار المصرية، أبو محمد. حدث عن: نافع بن عمر الجمحي، وأبي غسان محمد بن مطرف، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، ومالك، والليث، وسليمان بن بلال، ونافع بن يزيد، ويحيى بن أيوب، وأسامة بن زيد بن أسلم، وحماد بن زيد، وخلاد ابن سليمان الحضرمي، والعطاف بن خالد، وعبد الله بن وهب، وخلق من طبقتهم. وروى عنه: البخاري، ومحمد بن يحيى

حفصة<sup>(١)</sup>، وسليمان بن بلال قالوا: ثنا عتبة هو ابن مسلم... الحديث: بلفظ: سُمًّا بدلا من داء<sup>(٢)</sup>.

=الذهلي، وأبو بكر الصاعاني، ومحمد بن عوف، وأحمد بن عبد الله العجلي، وخلق سواهم، منهم: ابن أخيه؛ أحمد بن سعد الحافظ. قال أبو داود: ابن أبي مريم عندي حجة، وقال أبو حاتم، وغيره: ثقة، وتوفي سنة: ٢٢٤هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠/٣٢٨/٨٠، إكمال تهذيب الكمال، لمغطاي: ٥/٢٧٧/١٩٢٣]

(١) محمد بن أبي حفصة أبو سلمة المدني الإمام، المحدث، أبو سلمة بن ميسرة المدني، نزيل البصرة. حدث عن: أبي جمرة الضبعي، والزهري، وقتادة، وابن جدعان، وطائفة، وحدث عنه: سفيان الثوري، وحماد بن زيد، وابن المبارك، وروح بن عبادة، وأبو معاوية الضرير، وهو قديم الموت توفي: في حدود الخمسين ومائة، وثقه: يحيى بن معين مرة، ثم توقف، وقال: ليس بالقوي، وقال يحيى القطان: ضعيف، وكذا قال النسائي، مع كونه روى له في (سننه)، وروى له: الشيخان في المتابعات، ما أظن أن واحدا منهما جعله حجة، وقد قال ابن عدي: هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: حملت عن محمد بن أبي حفصة؟ قال: نعم، كتبت حديثه كله، ثم رميت به بعد ذلك، ثم قال: هو نحو صالح بن أبي الأخضر. قلت: بالجهد أن يعد حديثه حسنا، وليس هو بالمكثّر، وقال العجلي: حدثنا محمد، حدثنا صالح، حدثنا علي، سمعت معاذ بن معاذ، قال: كتبت عنه. قلت لمعاذ: لم؟ قال: لأنني رأيته يأتي أشعث بن عبد الملك، فإذا قمنا، جلس إلى صبيان، فأملوها عليه؛ فقلت لمعاذ: من هو يا أبا المثني؟ قال: محمد بن أبي حفصة. [سير أعلام النبلاء للذهبي: ٧/٥٩/٢٠، الكامل في الضعفاء للعجلي: ٧/٥٠٨/١٧٤٠]

(٢) المنقّي لابن الجارود، باب: في طهارة الماء والقدر... ٥٥/٢٦/١. هكذا في طبعة المنقّي لابن الجارود، وثمة سقط واضح، السياق يقتضي تصويبه، ورواية سعيد بن أبي مريم عن محمد بن أبي حفصة مستبعدة، وفاة محمد قديمة ١٥٠هـ ومولد سعيد ١٤٤هـ كما ذكر الذهبي في تايخه. وهذا بصري وهذا مصري ويستبعد السماع في هذه السن المبكرة ٦ سنوات" فضلاً عن الرحلة، وكأن الصواب هو: محمد بن جعفر، وقد تكررت رواية

وأخرجه ابن المنذر قال: حدثنا علان بن المغيرة، ثنا سعيد بن أبي مريم، أنا محمد<sup>(١)</sup>، وسليمان<sup>(٢)</sup>، قالوا: حدثنا عتبة، عن عبيد بن حنين، عن أبي هريرة: ... الحديث<sup>(٣)</sup>.

طريق محمد بن جعفر<sup>(٤)</sup>، عنه:

أخرجه الطحاوي من طريق: الحسين بن نصر<sup>(٥)</sup> قال: حدثنا سعيد بن أبي

=سعيد بن أبي مريم عنه في المنتقى.. ويؤيد ذلك رواية ابن المنذر. والرواية صحيحة من طريق سليمان بن بلال.

(١) هو: ابن جعفر القادم ترجمته.

(٢) هو: ابن بلال، وقد سبقت ترجمته ص ٤١.

(٣) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، باب: ما لا ينجس الماء من الهوام: ١/٢٨١/١٩٥.

(٤) محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني، الحافظ، أخو: إسماعيل بن جعفر، وكثير بن جعفر، ويحيى بن جعفر، ويعقوب بن جعفر، فأشهرهم: محمد. يروي عن: أبي طوالة: عبد الله بن عبد الرحمن، وزيد بن أسلم، وشريك بن أبي نمر، وهشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وعدة. حدث عنه: خالد بن مخلد، وسعيد بن أبي مريم، وعيسى بن ميناء قالون، وعبد العزيز بن عبد الله الأوبسي، وإسحاق بن محمد الفروي، وغيرهم. وتقه: يحيى بن معين، وغيره. توفي: مع سليمان بن بلال، في حدود سنة سبعين ومائة- ١٧٠هـ، من أبناء الستين، وهو من طبقة ابن عليّة، وأنس بن عياض. [تهذيب الكمال

للمزي: ٢٤/٥٨٣/٥١١٧، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٧/٣٢٢/١٠٩،]

(٥) الحسين بن نصر بن المعارك، أبو علي، سكن مصر، وحدث بها عن: عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ونعيم بن حماد. روى عنه: أبو جعفر الطحاوي، ومحمد بن محمد بن الأشعث، وغيرهما من المصريين. توفي سنة: ٢٦١هـ وكان ثقة ثبتاً. [تاريخ بغداد للخطيب: ٨/٧٢٣/٤١٩١، تاريخ دمشق لابن

عساكر: ١٤/٣٣٨/١٦٣٠]



مريم قال: أخبرنا محمد بن جعفر قال: حدثني عتبة بن مسلم:.. الحديث<sup>(١)</sup>  
وأخرجه ابن المنذر من طريق: علان بن المغيرة، قال: ثنا سعيد بن أبي  
مريم، أنا محمد، وسليمان، قالوا: حدثنا عتبة، عن عبيد بن حنين، عن أبي  
هريرة:... الحديث<sup>(٢)</sup>

طريق: مسلم بن خالد<sup>(٣)</sup>، عنه:

وأخرجه ابن ماجة من طريق: سويد بن سعيد<sup>(٤)</sup>، قال: حدثنا مسلم بن خالد

(١) شرح مشكل الآثار، للطحاوي: ٣٢٩١/٤٣٠/٨

(٢) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، باب: ما لا ينجس الماء من  
الهوام: ١٩٥/٢٨١/١

(٣) مسلم بن خالد الزنجي أبو خالد الإمام، فقيه مكة مولى بني مخزوم، ولد: سنة مائة، أو  
قبلها ببسبر. حدث عن: ابن أبي مليكة، وعمرو بن دينار، والزهرري، وأبي طوالة، وزيد  
بن أسلم، وعتبة بن مسلم، وآخرين، وحدث عنه: الحميدي، ومسدد، والحكم بن موسى،  
ومروان بن محمد، وإبراهيم بن موسى الفراء، وهشام بن عمار، وجماعة. قال يحيى بن  
معين: ليس به بأس، وقال الساجي: صدوق، كثير الغلط، صاحب رأي وفقه. وحدثني  
أحمد بن محمد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كان مسلم بن خالد ثقة صالح الحديث،  
وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال ابن عدي: حسن  
الحديث، أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو داود: ضعيف. توفي سنة: ١٨٠هـ [سير أعلام  
النبلاء للذهبي: ٢٢/١٧٧/٨، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: ١١/١٧١/١١/٤٥٣٥]

(٤) سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الإمام، المحدث، الصدوق، شيخ المحدثين، أبو محمد  
الهروري، ثم الحدثاني، حدث عن: مالك بن أنس في (الموطأ)، وحماد بن زيد، وعمرو  
بن يحيى بن سعيد الأموي، وعبد الرحمن بن أبي الرجال، وشريك القاضي، وعبد الحميد  
بن الحسن الهلالي، وسوار بن مصعب، وأبي الأحوص، وحفص بن ميسرة الصنعاني،  
وعبد ربه بن بارق، ومسلم الزنجي، وآخرين، وروى عنه: مسلم، وابن ماجه، وبقية -

عن عتبة ابن مسلم:..... الحديث<sup>(١)</sup>.

رواية: ثمامة بن عبد الله بن أنس<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة:

وهذه الرواية من طريق: حماد بن سلمة<sup>(٣)</sup>، عنه.

=شيوخه - وأبو عبد الرحمن المقرئ، ومحمد بن سعد، وأحمد بن الأزهر، وأبو زرعة، وبقي بن مخلد، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وإبراهيم بن هانئ، وآخرون. سمعتُ ابنَ حماد يقول سويد بن سعيدَ الحدثاني ضعيف قال النسائي: سمعتُ إسحاق بن إبراهيم بن يونس يقول بلغني عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: قال لي أبي: اكتب عن سويد أحاديث ضمام. توفي سنة: ٢٤٠ هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٤/٤٩٦/٨٤٨، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١١/٤١٤/٩٧، وتاريخ دمشق لابن عساكر: ٧٢/٣٣٥/٩٨٨٥]

(١) سنن ابن ماجة كتاب باب: ١/١١٥٩/٣٥٠٥.

(٢) ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، روى عن: جده أنس بن مالك، والبراء بن عازب، وأبي هريرة، ولم يدركه، وروى عنه: أبو بصرة حميل بن عبيد الطائي، وحبيب بن الشهيد، والحسين بن واقد المروزي، وحماد بن سلمة، وابن عمه حمزة بن موسى بن أنس بن مالك، وحميد الطويل، وآخرون. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، ثقة. وكذلك قال النسائي. وقال أبو أحمد بن عدي: له أحاديث عن أنس. وأرجو: أنه لا بأس به، وأحاديثه قريبة من غيره، وهو صالح فيما يرويه عن أنس عندي. توفي سنة: ١٢٠ هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٤/٤٠٦/٨٥٤، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٥/٢٠٥/٧٨، والكمال في الضعفاء لابن عدي: ٢/٣٢١/٣٢٣]

(٣) حماد بن بن سلمة بن دينار البصري ابن أخت حميد الطويل، روى عن: الأزرق بن قيس، وإسحاق بن سويد العدوي، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وأنس بن سيرين، وتمام بن أبي الحكم، وتوبة العنبري، وثابت البناني، وتمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك، وحبيب بن الشهيد وآخرين، روى عنه: إبراهيم بن الحجاج السامي، وإبراهيم بن أبي سويد الذارع، وأحمد بن إسحاق الحضرمي، وأبو كامل مظفر بن مدرك، وسليمان بن حرب، وشاذان أسود بن عامر، وآخرون. قال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديما. وقال الحسن الميموني، عن أحمد

أخرجه: إسحاق بن راهويه قال: أخبرنا سليمان بن حرب<sup>(١)</sup>، نا حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبي هريرة.. الحديث<sup>(٢)</sup>  
 وأخرجه الدارمي قال: حدثنا سليمان بن حرب، نا حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبي هريرة.. الحديث<sup>(٣)</sup>  
 وأخرجه أحمد بن حنبل من طريق: أبي كامل مظفر بن مدرك الخراساني<sup>(٤)</sup>، حدثنا حماد ابن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن

=ابن حنبل: حماد بن سلمة أثبت في ثابت من معمر. توفي سنة: ١٦٧هـ [تهذيب الكمال للمزي: ١٤٨٢/٢٥٣/٧، سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٦٨/٤٤٤/٧]  
 (١) سليمان بن حرب بن بجيل، أبو أيوب الأزدي الواشحي البصري روى عن: شعبة، والحمادين، وجرير بن حازم، ويزيد بن إبراهيم التستري، ومبارك بن فضالة، وملازم بن عمرو، وحوشب بن عقيل، ووهيب بن خالد، والأسود بن شيبان، وآخرين، وروى عنه: البخاري، وأبو داود، وأبو داود أيضا والباقون عن رجل عنه، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والهارث بن أبي أسامة، وإبراهيم الحربي، وعباس الدوري، وآخرون. توفي سنة: ٢٢١هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ١٧٠/٥٨٢/٥، إكمال تهذيب الكمال لمغاطاي: ٢١٦٤/٤٩/٦]  
 (٢) مسند إسحاق بن راهويه: ١٢٥/١٧٧/١.  
 (٣) سنن الدارمي، كتاب الأطعمة، باب: الذباب يقع في الطعام: ٢٠٨٢/١٢٩٧/٢.  
 (٤) مظفر بن مدرك الخراساني أبو كامل، الحافظ، روى عن: إبراهيم بن سعد، وحماد بن سلمة، وزياد بن عبد الله بن علاثة، وسعيد بن زيد وشريك بن عبد الله وشيبان بن عبد الرحمن، وعاصم بن محمد بن زيد العمري، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون وقيس بن الربيع، والليث بن سعد، ومحمد بن طلحة بن مصرف ومهدي بن ميمون، ونافع بن عمر الجمحي، وآخرين، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وأبو معمر: إسماعيل بن إبراهيم القطيعي، وأبو خيثمة: زهير بن حرب، ومجاهد بن موسى، ومحمد بن سعدان المقرئ، ومحمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، وآخرون. قال أحمد بن

أبى هريرة.. الحديث<sup>(١)</sup>.

ومن طريق: أسود بن عامر<sup>(٢)</sup>، حدثنا حماد - يعني ابن سلمة-، عن ثمامة عن أبى هريرة.. الحديث<sup>(٣)</sup>.

ومن طريق: عفان بن مسلم<sup>(٤)</sup> قال: حدثنا حماد يعني ابن سلمة، قال:

=حنبل: كان أصحاب الحديث ببغداد: أبو كامل، وأبو سلمة الخزاعي، والهيثم، يعني ابن جميل. وكان الهيثم أحفظهم. وكان أبو كامل أتقن للحديث منهم. وكان له عقل شديد ووقار وهيئة، وقال ابن معين: كنت أخذ عنه هذا الشأن، وكان بغدادياً من الأبناء، رجلاً صالحاً قل ما رأيت من يشبهه، وقال أبو خيثمة: ما كان أبو كامل عندنا بدون وكيع عند الكوفيين، وعبد الرحمن بن مهدي عند البصريين، وقال أبو داود: ثقة ثقة، وقال النسائي: ثقة مأمون توفي سنة: ٢١٠هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٢٨/٩٨/٦٠١٧، تاريخ الإسلام للذهبي: ٣٥٧/١٩٦/٥]

(١) مسند أحمد بن حنبل: ٧٥٧٢/١٩/١٣.

(٢) أسود بن عامر، شاذان الشامي، ثم البغدادي، أبو عبد الرحمن، الإمام الحافظ الصدوق، ولد: سنة بضع وعشرين ومائة. وسمع من: هشام بن حسان، وطلحة بن عمرو، وذوآد بن عُلبة، وجريز بن حازم، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وعبد العزيز بن الماجشون، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وعدة. وحدث عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المدني، وأبو ثور الكلبي، وعمرو الناقد، وعبد الله الدارمي، ويعقوب بن شيبه، وأحمد بن الوليد الفحام، وأحمد بن الخليل البرجلاني، والحارث بن أبي أسامة، وخلق كثير. قال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: أسود بن عامر ثقة، قلت: ثقة؟ قال: وزاد، وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم، عن علي بن المدني: ثقة. [تهذيب الكمال للمزي: ٣/٢٢٧/٥٠٣، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠/١١٢/١٠]

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ٨٦٥٧/٢٩٥/١٤

(٤) عفان بن مسلم بن عبد الله البصري الصفار، الإمام، الحافظ، ولد: سنة أربع وثلاثين

أخبرنا ثمامة بن عبد الله بن أنس، وقال عفان مرة، قال: زعم ذلك ثمامة،  
عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ (١).

وأخرجه الطحاوي من طريق: أبي أمية قال: حدثنا عفان بن مسلم قال:  
حدثنا حماد بن سلمة.. الحديث (٢).

رواية: محمد بن سريين (٣) عن أبي هريرة.

=ومائة، وسمع من: شعبة، وهشام الدستوائي، وهمام، والحمادين، وصخر بن جويرية،  
وديلم بن غزوان، ووهيب بن خالد، وسليمان ابن المغيرة، والأسود بن شيبان، وطبقتهم،  
وحدث عنه: البخاري، وحديثه في الكتب الستة بواسطة، وحدث عنه أيضا: أحمد، وابن  
المديني، وابن معين، وإسحاق، والفلاس، وابن أبي شيبة، والذهلي، وخلق كثير، قال أبو  
حاتم: ثقة، إمام، وقال مرة أخرى: ثقة، متقن، مثين، وقال أحمد بن عبد الله العجلي:  
عفان يكنى أبا عثمان، ثقة، ثبت، توفي سنة: ٢٧٠هـ [سير أعلام النبلاء  
للذهبي: ١٠/٤٣٢/٦٥، تاريخ بغداد للخطيب: ١٤/١/٢٠١/٦٦٦٨]

(١) مسند أحمد بن حنبل: ١٥/١٣/٩٠٣٦

(٢) شرح مشكل الآثار، للطحاوي: ٨/٤٣٠/٣٢٩٢

(٣) محمد بن سيرين أبو بكر الأنصاري الإمام، شيخ الإسلام، أبو بكر الأنصاري، سمع من  
أبي هريرة، وعمران بن حصين، وابن عباس، وعدي بن حاتم، وابن عمر، وعبيدة  
السلماني، وشريح القاضي، وأنس بن مالك، وخلق سواهم. وروى عنه: قتادة، وأيوب،  
ويونس بن عبيد، وابن عون، وخالد الحذاء، وهشام بن حسان، وعوف الأعرابي، وقرة  
بن خالد، حبيب بن الشهيد، وجريير بن حازم، وأبو هلال محمد بن سليم، وآخرون. قال  
ابن عون: كان محمد يأتي بالحديث على حروفه، وكان الحسن صاحب معنى.. قال:  
عون بن عمارة: حدثنا هشام، حدثني أصدق من أدركت؛ محمد بن سيرين. قال حبيب  
بن الشهيد: كنت عند عمرو بن دينار، فقال: والله ما رأيت مثل طاووس؛ فقال أيوب  
السختياني - وكان جالسا - : والله لو رأى محمد بن سيرين، لم يقله. توفي سنة: ١١٠هـ  
[سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤/٦٠٨/٢٤٦، تاريخ الإسلام للذهبي: ٣/١٥١/٢٢٥، تاريخ

وهذه الرواية من طريق: حبيب بن الشهيد، وهشام بن حسان، وأيوب السخثياني، وحميد الطويل، عن محمد بن سيرين.

وكلها من طريق: حماد بن سلمة، إلا هشاماً له رواية أخرى من طريق: محمد بن مروان العقيلي، ومرجى بن رجاء.

ورواية حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد<sup>(١)</sup>.

أخرجها أحمد من طريق: أسود بن عامر، قال: قال حماد...، وحبيب بن الشهيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.. الحديث<sup>(٢)</sup>

ومن طريق: عفان بن مسلم، قال: حدثنا حماد... وعن حبيب بن الشهيد، عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة.. الحديث<sup>(٣)</sup>

=بغداد للخطيب: ٣/٢٨٣/٨٧٨]

(١) حبيب بن الشهيد البصري مولى قرية الإمام، الحجة، أبو محمد روى عن: أنس بن سيرين، وأنس بن مالك مرسلًا، وإياس بن عبد الله، والزيبر بن العوام مرسلًا، وزيد بن أسلم، وسعيد بن المسيب مرسلًا، وعبد الله بن بريدة، وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، وعمرو بن عامر، ومحمد بن سيرين، وآخرين، وروى عنه: ابنه إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، وإسماعيل ابن عُلَيْة، وبشر بن المفضل، وأبو يونس: بكار بن الخصيب، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وحماد بن سلمة، وآخرون. ذكره: أحمد بن حنبل، فقال: ثقة، مأمون، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ثقة، مأمون، وهو أثبت من حميد الطويل. توفي سنة: ١٤٥هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٥/٣٨٠/١٠٩٠، وسير

أعلام النبلاء للذهبي: ٧/٥٦/١٧]

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ١٤/٢٩٥/٨٦٥٧

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ١٥/١٣/٩٠٣٦

وأخرجه الطحاوي من طريق: أبي أمية قال: حدثنا عفان بن مسلم،...،  
وقال: حدثنا حماد، عن حبيب بن الشهيد، عن محمد، عن أبي هريرة...  
الحديث<sup>(١)</sup>.

ورواية حماد، عن أيوب السختياني<sup>(٢)</sup>، وهشام بن حسان<sup>(٣)</sup>، وحبيب بن  
الشهيد..

أخرجها البزار من طريق: محمد بن بشار<sup>(٤)</sup>، حدثنا إبراهيم بن

(١) مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٤٠/٣٢٩٢.

(٢) أيوب السختياني أبو بكر بن أبي تميمه كيسان البصري، سمع: عمرو بن سلمة الجرمي،  
وأبا العالية، وسعيد ابن جبير، وعبد الله بن شقيق، وأبا قلابة، والحسن البصري،  
ومجاهدا، وابن سيرين، وخلفا سواهم. وروى عنه: شعبة، والحمادان، والسفيانان،  
ومعمر، ومعتمر، وابن عليّة، وعبد الوارث، وخلاتق. وقال محمد بن سعد: كان أيوب  
ثقة ثبتا في الحديث، جامعا، كثير العلم، حجة عدلا. وقال أبو حاتم: أيوب ثقة لا يسأل  
عن مثله. توفي سنة: ١٤٠هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ٣/٦١٨/٢٣، ومشاهير علماء  
الأمصار، لابن حبان: ١/٢٣٧/١١٨٣]

(٣) هشام بن حسان الأزدي القردوسي، أبو عبد الله البصري، روى عن: أنس بن سيرين،  
وأيوب بن موسى القرشي، والحسن البصري، وحميد بن هلال، وأبي معشر زياد بن  
كليب، وسهيل بن أبي صالح، ومحمد بن سيرين، وآخرين، وروى عنه: إبراهيم بن  
طهمان، وأسباط بن محمد القرشي، وإسماعيل بن عليّة، والأسود بن عامر شاذان،  
وحماد بن سلمة، وآخرون. توفي سنة: ١٥٠هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٣٠/١٨٣/٦٥٧٢،  
وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٦/٣٥٥/١٥٤]

(٤) محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي، أبو بكر البصري بندار، روى عن:  
إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير، وأزهر بن سعد السمان، وأمّية بن خالد، وعفان بن  
مسلم، ومعاذ بن هشام الدستوائي، وآخرين، روى عنه: الجماعة، وإبراهيم بن إسحاق

الفضل<sup>(١)</sup>، حدثنا حماد، عن أيوب وهشام وحبيب، عن محمد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا وقع الذباب أو سقط في إناء أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الآخر شفاء<sup>(٢)</sup> وقال البزار: هذا الحديث لا نعلم رواه عن أيوب وحبيب إلا حماد بن سلمة. وأخرجها الطبراني من طريق: أبي مسلم<sup>(٣)</sup> قال: أنا أبو عمر

=الحربي، وأبو بكر أحمد بن علي بن سعيد القاضي المروزي، وإسحاق بن إبراهيم البستي القاضي، وإسحاق بن أبي عمران الإسفراييني الشافعي، وإسماعيل بن نفييل البغدادي الخلال، وبقي بن مخلد الأندلسي، وجعفر بن أحمد الشاماتي، والحسن بن علي بن نصر الطوسي، وزكريا بن يحيى الساجي، توفي سنة: ٢٥٢هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٢٤/٥١١/٥٠٨٦، سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٢/١٤٤/٥٢]

(١) إبراهيم بن الفضل بن أبي سويد البصري، سمع: حماد بن سلمة، وأبا عوانة، وعبد الواحد بن زياد، وعمارة بن زاذان، وجماعة. روى عنه: محمد بن بشار، ومحمد بن يحيى، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وخلق كثير. ذكر ليحيى بن معين فقال: كثير التصحيف. وقال أبو حاتم: ثقة رضى. توفي سنة: ٢٣٠هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ٥/٥٢٨/٥٠، إكمال تهذيب الكمال لمغطاي: ١/٢٦٧/٢٦٨]

(٢) البحر الزخار للبزار: ١٧/٢١٦/٩٨٧٣.

(٣) إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن معاذ بن المهاجر البصري، أبو مسلم الكجي، صاحب السنن ومسند زمانه، ولد سنة بضع وتسعين ومائة، وسمع: أبا عاصم النبيل، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي، وعبد الملك الأصمعي، ومسلم بن إبراهيم، وعبد الله بن رجاء، ومعاذ بن عوذ الله، وبدل بن المحبر، وحجاج بن منهال، وسعيد بن سلام العطار، وحجاج بن نصير، وأبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري، وخلقا سواهم، وروى عنه: إسماعيل الصفار، وأبو بكر النجاد، وفاروق الخطابي، وحبيب القزاز، وسليمان الطبراني، وأحمد بن جعفر الخثلي، وأحمد بن جعفر القطيعي، وأبو



الضرير<sup>(١)</sup> قال: نا حماد بن سلمة، عن أيوب، وحبیب، وهشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: ... الحديث<sup>(٢)</sup>  
وروايته عن: حبیب، وهشام، وحميد<sup>(٣)</sup>.

=محمد بن ماسي، وآخرون، وثقه الدارقطني، وغيره. توفي سنة: ٣٠٠هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ١٠٠/٩١١/٦،

(١) حفص بن عمر: أبو عمر الضرير الأكبر البصري. روى عن: أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، وأبي حمزة إسحاق بن الربيع العطار، وبشر بن المفضل، وبكر بن حران، وجريير بن حازم، والحارث بن زياد الأزدي، والحارث بن سعيد الأسدي الكوفي، وحسان بن إبراهيم الكرمانى، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وآخرين، وروى عنه: أبو داود، وإبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الخثلي، وأبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي، وأبو بكر أحمد بن عمرو الخصاف الحنفي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وأبو علي أحمد بن الوزير، وإسحاق ابن الحسن الحربي، وآخرون. قال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث، عامة حديثه يحفظه. توفي سنة: ٢٢٠هـ [تهذيب الكمال للمزي: ١٤٠٦/٤٧/٧، ]

(٢) المعجم الأوسط للطبراني: ٢٣٩٨/٣٨/٣.

(٣) حميد بن أبي حميد الطويل، روى عن: إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وأنس بن مالك، وبكر بن عبد الله المزني، وثابت البناني، والحسن والبصري، ورجاء بن حيوة، وطلق بن حبیب، وعبد الله بن شقيق العقيلي، وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، روى عنه: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وإسماعيل بن جعفر، وإسماعيل بن عليّة، وأبو ضمرة أنس بن عياض الليثي، وبشر بن المفضل، وجريير بن حازم، والحارث بن عمير، وحفص بن غياث، وحماد بن زيد، وابن أخته حماد بن سلمة، وآخرون. قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة. توفي سنة: ١٤٣هـ [تهذيب الكمال للمزي: ١٥٢٥/٣٥٩/٧، سير أعلام النبلاء للذهبي: ٧٨/١٦٣/٦]

أخرجها الطبراني، من طريق: إسحاق بن خالويه<sup>(١)</sup>، قال: نا إبراهيم بن الحجاج السامي<sup>(٢)</sup> قال: نا حماد بن سلمة، عن حبيب، وهشام، وحميد، عن محمد ابن سيرين، عن أبي هريرة... الحديث<sup>(٣)</sup>

ومن طريق: هشام بن حسان القردوسي عن محمد بن سيرين.

أخرجه البزار من طريق: علي بن الحسين الدرهمي<sup>(٤)</sup>، حدثنا محمد بن

(١) إسحاق بن خالويه بن عبد الرحمن، وقيل: ابن عبد الرحمن بن خالويه أبو يعقوب البابسيري الواسطي. حدث عن: علي بن بحر بن بري، وسهل بن عثمان. وروى عنه: أبو القاسم الطبراني في "معجمه"، وعبد الباقي بن قانع، وأبو بكر الإسماعيلي في "معجمه" وسكت عنه، وعبد الله بن إبراهيم بن أبي يعقوب. قال الدارقطني: ثقة توفي سنة: ٣٠٠هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ١٢٢/٩١٨/٦].

(٢) إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي الناجي، أبو إسحاق البصري. روى عن: أبان بن يزيد العطار، وبشار بن الحكم، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وأبي زهير حيان بن عبيد الله، والخزرج بن عثمان، وروى عنه: إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي، وإبراهيم بن هاشم البغوي، وأبو جعفر أحمد بن حمدون بن سلم السمسار ابن بنت سعدويه، وأبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي القاضي، وأبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصللي، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل، وأحمد بن محمد بن إبراهيم، وإسحاق بن خالويه البابسيري، وذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب "التقاة" وتوفي سنة: ٢٣١هـ [تهذيب الكمال للمزي: ١٦١/٧٠/٢]، سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٠/٣٩/١١].

(٣) المعجم الأوسط للطبراني: ٣٠١٧/٢٣٤/٣.

(٤) علي بن الحسين بن مطر الدرهمي البصري. روى عن: معتمر بن سليمان، وخالد بن الحارث، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، ووكيعة، وآخرين، وروى عنه: أبو داود، والنسائي، وقال: ثقة؛ وزكريا بن يحيى الساجي، وأحمد بن يحيى التستري، وابن أبي داود، وابن خزيمة، وعبدان، وآخرون. خرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وكذلك

مروان العقيلي<sup>(١)</sup>، حدثنا هشام يعني ابن حسان، عن محمد، عن أبي هريرة.. الحديث: بحذف لفظ: أو سقط<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه الطحاوي بسنده عن مرجى بن رجاء<sup>(٣)</sup> قال: حدثنا هشام القرдوسي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة:... الحديث<sup>(٤)</sup>

رواية سعيد المقبري<sup>(٥)</sup> عن أبي هريرة.

=الحاكم. وقال مسلمة: بصري ثقة. توفي سنة: ٢٦٠هـ [تاريخ الإسلام

للذهبي: ٦/١٢٥/٣٥٥، إكمال تهذيب الكمال لمغطاي: ٩/٣٠٥/٣٧٦٨]

(١) محمد بن مروان العقيلي أبو بكر العجلي، له رواية، عن: سعيد المقبري -إن صح-

وعن: داود بن أبي هند، وعمرو بن قيس الملائي، وهشام بن حسان، وروى عنه: يعقوب، وأحمد ابنا الدورقي، والفلاس، ونصر بن علي، ويحيى بن معين، وطائفة.

صدوق. توفي سنة: ٢٠٠هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ٤/١٢٠٠/٢٩٣]

(٢) البحر الزخار للبخاري: ١٧/٣٠٦/١٠٠٥٧.

(٣) مرجى بن رجاء الشكري، ويقال: العدوي، البصري. روى عن: أيوب السخيتاني،

وحنظلة السدوسي، وعبيد الله بن أبي بكر، وحميد الطويل، وجماعة. وروى عنه: أبو عمر الحوضي، وأبو عمر الضرير، وشبابة، ويعقوب الحضرمي، وطائفة. وثقه أبو

زرعة. وقال يحيى بن معين: صالح الحديث، ولما ذكره الساجي في «جملة الضعفاء»

قال: قال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وفي «الجرح والتعديل» عن الدارقطني:

ثقة. توفي سنة: ١٧٠هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ٤/٥١٥/٣٨٣، إكمال تهذيب الكمال

لمغطاي: ١١/١٢٢/٤٤٧٨]

(٤) مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٤٠/٣٢٩٤.

(٥) أبو سعيد المقبري، كيسان، روى عن: عمر، وعلي، وعبد الله بن سلام، وأبي هريرة،

وعقبة بن عامر، وعبد الله بن وداعة، وغيرهم. روى عنه: ابنه سعيد، وحفيده عبد الله

بن سعيد، وأبو صخر حميد بن زياد، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، توفي

سنة: ١٠٠هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ٢/١١٩٨/٢٥٧، تاريخ دمشق لابن

وهذه الرواية من طريق: محمد بن عجلان<sup>(١)</sup> عنه.

قال أحمد بن حنبل: حدثنا بشر بن مفضل عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.. الحديث: بلفظ: إناء بدلا من شراب، وزاد فيه: إنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء، فليغمسه كله<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه أبو داود في سننه<sup>(٣)</sup>.

وأخرجه الحسن بن عرفة، من طريق بشر بن المفضل، عن ابن عجلان..<sup>(٤)</sup>، ومن طريق الحسن: البيهقي في سننه الكبرى<sup>(٥)</sup>، وكذلك:

=عساكر: ٢١/٢٧٧/٥٤٩

(١) عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، وسعيد المقبري، وعمرو بن شعيب، وأبي حازم سلمان الأشجعي - وهو أقدم شيخ له - ورجاء بن حيوة، ونافع، ومحمد بن كعب القرظي، وعاصم بن عمر بن قتادة، وزيد بن أسلم، وهشام بن عروة، وخلق كثير. وحدث عنه: إبراهيم بن أبي عبلة، ومنصور بن المعتمر - وهو أكبر منه - وشعبة، وسفيان، وزيد بن أبي أنيسة - ومات قبله بدهر - وعبد الوهاب بن بخت كذلك، وصالح بن كيسان، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وأبو خالد الأحمر، وبكر بن مضر، وخالد بن الحارث، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن رجاء المكي، ويحيى بن سعيد القطان، وصفوان بن عيسى، وأبو عاصم، وأسباط ابن محمد، وابن إدريس، وبشر بن المفضل، وخلق كثير، توفي سنة: ١٥٠هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ٦/٣١٨/١٣٥، تاريخ الإسلام للذهبي: ٣/٩٧١/٩٧٢١]

(٢) المسند لأحمد بن حنبل، حديث أبي هريرة: ٧١٤١/٤٦/١٢، ومن طريقه أبو داود في سننه: كتاب الأطعمة: باب الذباب يقع في الطعام: ٣/٣٦٥/٣٨٤٤

(٣) سنن أبي داود: كتاب الأطعمة، باب الذباب يقع في الطعام: ٣/٣٦٥/٣٨٤٤

(٤) جزء ابن عرفة للحسن بن عرفة: باب: يقع الذباب في إناء أحدكم: ٢١/٥٣/١.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي: ١/٣٨٢/١١٩١، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي: ٢/٧٢/١٧٩٩.

محمد بن عبد الباقي " قاضي المارستان" (١)

وأخرجه محمد بن إسحاق بن خزيمة من طريق: زياد بن يحيى الحساني حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.. الحديث (٢)، ومن طريقه: ابن حبان في صحيحه (٣)

وأخرجه ابن حبان، من طريق: محمد بن عمر بن يوسف، حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا بشر بن المفضل... (٤)

ومن طريق: سفيان بن عيينة عنه.

أخرجه أحمد، قال: حدثنا سفيان بن عيينة (٥)، عن ابن العجلان، عن سعيد

(١) أحاديث الشيوخ الثقات، محمد بن عبد الباقي قاضي المارستان: ٤٧٨/١٠٦٥/٣.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١٠٥/٥٦/١.

(٣) صحيح ابن حبان: ١٢٤٦/٥٣/٤.

(٤) صحيح ابن حبان: ٥٢٥٠/٥٥/١٢.

(٥) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهاللي سمع من: عمرو بن دينار - وأكثر عنه

- ومن: زياد بن علاقة، والأسود بن قيس، وعبيد الله بن أبي يزيد، وابن شهاب الزهري، وعاصم بن أبي النجود، وأبي إسحاق السبيعي، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، وحמיד الطويل، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبي يعفور العبدي، وابن عجلان، وابن أبي ليلى، وسليمان الأعمش، وموسى بن عقبة، وسهيل بن أبي صالح، وآخرين، وحدث عنه: الأعمش، وابن جريج، وشعبة - وهؤلاء من شيوخه - وهمام بن يحيى، والحسن بن حي، وزهير بن معاوية والشافعي، وعبد الرزاق، والحميدي، وسعيد بن منصور، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وإبراهيم بن بشار الرمادي، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإسحاق بن راهويه،

وآخرون توفي سنة: ٢٠٠هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٥٦/٨]

بن أبي المقبري، عن أبي هريرة.. الحديث<sup>(١)</sup>

وأخرجه الطحاوي، من طريق: يوسف بن يزيد قال: حدثنا حامد بن يحيى،  
قال: حدثنا سفيان..<sup>(٢)</sup>

ومن طريق: إبراهيم بن الفضل<sup>(٣)</sup>: أخرجه أحمد، قال: حدثنا وكيع، عن  
إبراهيم بن الفضل، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة.. الحديث<sup>(٤)</sup>

رواية أبي صالح السمان<sup>(٥)</sup> عن أبي هريرة.

من طريق: القعقاع<sup>(٦)</sup> عنه.

(١) المسند لأحمد بن حنبل، حديث أبي هريرة: ١٢/٣١٥/٧٣٥٩.

(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٤٢/٢٢٩٥.

(٣) سبقت ترجمته ص ٥١.

(٤) المسند لأحمد بن حنبل: حديث أبي هريرة: ١٥/٤٤٨/٩٧٢١.

(٥) أبو صالح السمان ذكوان بن عبد الله، القدوة، الحافظ، الحجة، وسمع من: سعد بن أبي وقاص، وعائشة، وأبي هريرة، وابن عباس، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمر، ومعاوية، وطائفة سواهم، ولازم أبا هريرة مدة. حدث عنه: ابنه؛ سهيل بن أبي صالح، والأعمش، وسمي، وزيد بن أسلم، وبكير بن الأشج، وعبد الله بن دينار، والزهرى، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وقدامة بن موسى، والقعقاع بن حكيم، وخلق سواهم. ذكره: الإمام أحمد، فقال: ثقة ثقة، من أجل الناس وأوثقهم، توفي سنة: ١١٠هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٨/٥١٣/١٨١٤، سير أعلام النبلاء للذهبي: ٥/٣٦/١٠]

(٦) القعقاع بن حكيم المدني. عن: عائشة، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وعلي بن الحسين، وأبي صالح السمان، وجماعة. وعنه: سمي، وسهيل بن أبي صالح، وزيد بن أسلم، وابن جعلان، وثقه أحمد بن حنبل، وغيره. توفي سنة: ١١٠هـ [تهذيب الكمال للمزي:

٢٣/٦٢٣/٤٨٨٨، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٣/٤٣/٢١٣]

رواية: محمد بن عجلان عنه.

أخرجها أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يونس<sup>(١)</sup>، ثنا ليث<sup>(٢)</sup> عن محمد، عن الققعاع عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة.. الحديث<sup>(٣)</sup> وأخرجها السمرقندي في الفوائد، قال: حدثنا آدم<sup>(٤)</sup>، ثنا الليث بن سعد، عن

(١) يونس بن محمد المؤدب البغدادي الإمام، الحافظ، الثقة، أبو محمد البغدادي. حدث عن: داود بن أبي الفرات، وشيبان النحوي، وحرب بن صفوان الكبير، وفليح بن سليمان، والقاسم بن الفضل الحداني، ونافع بن عمر الجمحي، والحمادين، وسلام بن أبي مطيع، والليث بن سعد، ويعقوب القمي، وشريك وحدث عنه: أحمد ابن حنبل، وأبو خيثمة، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعبد الله المسندي، وعبد بن حميد، ومحمد بن عبد الله المخرمي، وعباس الدوري، وثقه: يحيى بن معين، وغيره. وقال أبو حاتم: صدوق، توفي سنة: ٢٠٨هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٧٥/٤٧٣/٩، تاريخ بغداد للخطيب: ١٦/٥١٠/٦٢١]

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام سمع من: عطاء بن أبي رباح، وابن أبي مليكة، ونافع العمري، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وابن شهاب الزهري، وأبي الزبير المكي، ومشرح بن هاعان، وأبي قبيل المعافري، ويزيد بن أبي حبيب، وجعفر بن ربيعة، وعبيد الله بن أبي جعفر، وبكير بن عبد الله ابن الأشج، وعبد الرحمن بن القاسم، وآخرين، روى عنه خلق كثير، منهم: ابن عجلان - شيخه - وابن لهيعة، وهشيم، وابن وهب، وابن المبارك، وعطاف بن خالد، وشبابة، وأشهب، وسعيد بن شرحبيل، وسعيد بن عفير، والقعني، وآخرون، توفي سنة: ١٨٠هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ٨/١٣٦/١٢، تاريخ دمشق لابن عساكر: ٥٠/٣٤١/٥٨٦٣]

(٣) المسند لأحمد بن حنبل: ١٤/١٨٧/٨٤٨٥.

(٤) آدم بن أبي إياس أبو الحسن الخراساني الإمام، الحافظ، القدوة حدث عن: ابن أبي ذئب، ومبارك بن فضالة، وشعبة بن الحجاج، والمسعودي، والليث، وحريز بن عثمان، وورقاء، وحماد بن سلمة، وشيبان النحوي، وإسرائيل بن يونس، وحفص بن ميسرة، وخلق. وحدث عنه: البخاري في (صحيحه)، وأحمد بن الأزهر، وأحمد بن عبد الله

محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إن الذباب في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء، فإذا وقع في إناء أحدكم، فإنه يتقي بالذي فيه الداء للذي فيه الشفاء، فليغطه غطة ثم ليخرجه. (١)

وأخرجها الطحاوي، من طريق: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا إسماعيل بن مرزوق قال: أخبرنا يحيى بن أيوب.. (٢)

وأخرجها البزار من طريق: عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن قيس، قال: حدثنا ابن عجلان، قال: سمعته يذكره عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه، ثم يخرجه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الآخر دواء وإنه يبدأ بالداء فاغمسوه، ثم أخرجوه. (٣) وقال: هذا الحديث لا نعلم رواه عن ابن عجلان عن القعقاع إلا محمد بن قيس وقد خولف فيه، عن ابن عجلان.

=العكاوي، وإسماعيل سمويه، وهاشم بن مرثد الطبراني، وإسحاق بن سويد الرملي، وأبو زرعة الدمشقي، وأبو حاتم الرازي، وثابت بن نعيم الهوجي، وخلق سواهم. توفي سنة: ٢٢٠هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠/٣٣٥/٨٢، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: ٢/٢٩/٣٥١]

(١) الفوائد المنتقاة العوالي الحسان، السمرقندي: ١/٩٨/٣٥.

(٢) مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٤٠/٣٢٩٣.

(٣) البحر الزخار للبزار: ١٥/٣٥٦/٨٩٢٩. السنن الكبرى للبيهقي: ١/٣٨٢/١١٩١.



وأخرجها أبو محمد الفاكهي: حدثني يحيى بن محمد الجاري، أنا عبد العزيز بن محمد، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: إذا وقع الذباب في الإناء فاغمسوه كله فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء، إنه يتقي بالذي فيه الداء<sup>(١)</sup>.

وسئل الدارقطني: عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم... الحديث؛ فقال: يرويه ابن عجلان، واختلف عنه؛ فرواه بشر بن المفضل، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وخالفه يحيى بن أيوب، رواه عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولعله حفظه عنهما<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ أَوْ شَرَابِهِ، فَلْيَمْلُئْهُ فِيهِ، فَإِنَّ أَحَدَ جَنَاحَيْهِ سُمٌّ أَوْ دَاءٌ وَالْآخَرَ شِفَاءٌ وَإِنَّهُ يَرْفَعُ الشِّفَاءَ وَيَضَعُ الدَّاءَ».

رواية: أبي سلمة بن عبد الرحمن<sup>(٣)</sup> عنه.

(١) فوائد الفاكهي، للفاكهي: ٢٧٤/٥٢٢/١.

(٢) اللعل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني: ١٤٣/١٤٣/٨.

(٣) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري حدث عن: أبيه بشيء قليل؛ لكونه توفي وهو صبي. وحدث عن: أسامة بن زيد، وعبد الله بن سلام، وأبي أيوب، وعائشة، وأم سلمة، وبناتها: زينب، وأم سليم، وأبي هريرة، وأبي أسيد الساعدي، وعدة من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم عن: بسر بن سعيد، وجعفر بن عمرو بن أمية،

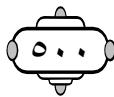
وهذه الرواية من طريق: ابن أبي ذئب<sup>(١)</sup> عنه.

أخرجه أبو داود الطيالسي<sup>(٢)</sup>: حدثنا ابن أبي ذئب، قال: أخبرني من رأى

=وعروة، وعطاء بن يسار، وغيرهم. ونزل، إلى أن روى عن: عمر بن عبد العزيز؛ كان طالبًا للعلم، فقيها، مجتهدًا، كبير القدر، حجة. حدث عنه: ابنه؛ عمر بن أبي سلمة، وابن أخيه؛ سعد بن إبراهيم، وابن أخيه؛ عبد المجيد بن سهيل، ويحيى بن سعيد، وأخوه؛ عبد ربه بن سعيد، وعثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، ومحمد بن أبي حرملة، ومحمد بن عمرو بن علقمة، ونوح بن أبي بلال، وخلق كثير. توفي سنة: ١٠٤هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤/٢٨٨/١٠٨]

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب، أحد الأعلام. روى عن: عكرمة مولي ابن عباس، وشرحبيل بن سعد، ونافع، وأسيد بن أبي أسيد البراد، وسعيد المقيري، وصالح مولى التوأمة، والزهري، وخاله الحارث بن عبد الرحمن القرشي، ومسلم بن جندب، والقاسم بن عباس، ومحمد بن قيس، وخلق. وروى عنه: يحيى القطان، وحجاج الأعمش، وشبابة، وأبو علي الحنفي، وابن المبارك، وابن أبي فديك، وأبو نعيم، وآدم بن أبي إياس، وأحمد بن يونس، وعاصم بن علي، والقعني، وأسد بن موسى، وعلي بن الجعد، وعدد كبير. توفي سنة: ١٥٠هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤/٢٠٣/٣٤٠]

(٢) الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود الحافظ الكبير، صاحب (المسند) سمع: أيمن بن نابل - وهو تابعي - ومعروف بن خربوذ، وطلحة بن عمرو، وهشام بن أبي عبد الله، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وبسطام بن مسلم، وأبا خلدة خالد بن دينار، وقرة بن خالد، وصالح بن أبي الأخضر، وأبا عامر الخزاز، والحمادين، وداود بن أبي الفرات، وزمعة بن صالح، وجريز بن حازم، وفليح بن سليمان، والمسعودي، وحرب ابن شداد، وابن أبي ذئب، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وزائدة، وإسرائيل، وهمام بن يحيى، ومحمد بن أبي حميد، وخلقًا كثيرًا. وينزل إلى ابن المبارك، وابن عيينة، وقيل: إنه لقي ابن عون، وما ذلك ببعيد. روى عنه: جريز بن عبد الحميد - أحد شيوخه - وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن بشار، وآخرون قال الفلاس: ما



أبا سلمة بن عبد الرحمن، وأتي بثرید وكنة؛ فجاء ذباب فوقه فيه؛ فأخذه أبو سلمة، فمقله فيه، فقلت: ما هذا؟ قال: حدثني أبو سعيد.. الحديث<sup>(١)</sup> وأخرجه عبد بن حميد من طريق: أبي بكر الحنفي<sup>(٢)</sup>، أنا ابن أبي ذئب قال: حدثني سعيد بن خالد القارظي، قال: أتيت أبا سلمة بن عبد الرحمن أزوره بقاء وكان أبو سلمة نكح امرأة من بني عمرو بن عوف فقدم إلي زبد فسقط في الزبد ذباب فجعل أبو سلمة يمقله بخنصره فقلت: غفر الله لك يا خال، قال أبو سلمة: إني سمعت أبا سعيد يقول:.. الحديث<sup>(٣)</sup>. وأخرجه أحمد بن حنبل من طريق: يحيى<sup>(٤)</sup>، حدثنا ابن أبي ذئب، قال:

رأيت أحدا أحفظ من أبي داود قلت: قال مثل هذا، وقد صحب يحيى القطان، وابن مهدي، ورافق ابن المدني. قال عبد الرحمن بن مهدي: أبو داود هو أصدق الناس. توفي سنة: ٢٠٤هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٢٣/٣٧٨/٩. تاريخ بغداد للخطيب: ١٠/٣٢/٤٥٧٠]

(١) مسند أبي داود الطيالسي: ٢٣٠٢/٦٤٢/٣.  
(٢) عبد الكبير بن عبد المجيد البصري. حدث عن: خثيم بن عراك، وأسامة بن زيد الليثي، وعبد الحميد بن جعفر، ويونس بن أبي إسحاق، وسعيد بن أبي عروبة، والضحاك بن عثمان، وأفلح بن حميد، وطائفة، وكان من أئمة الحديث. روى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق، وابن المدني، وبن دار، ومحمد بن المثنى، وإسحاق الكوسج، ومحمد بن يحيى، والكديمي، وخلق كثير. وثقه: أحمد بن حنبل، وغيره. توفي سنة: ٢٠٤هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٨٢/٤٨٩/٩]

(٣) المنتخب من مسند عبد بن حميد: ١/٢٧٩/٨٨٤.  
(٤) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان أبو سعيد الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، سمع: سليمان التيمي، وهشام بن عروة، وعطاء بن السائب، وسليمان الأعمش، وحسبنا المعلم، وحميدا الطويل، وخثيم بن عراك، وإسماعيل بن أبي خالد، وعبد الملك بن أبي

حدثني سعيد بن خالد، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: إذا وقع الذباب في طعام أحدكم فامقلوه<sup>(١)</sup>.

وأخرجه النسائي من طريق: عمرو بن علي<sup>(٢)</sup> قال: حدثنا يحيى قال: حدثنا ابن أبي ذئب قال: حدثني سعيد بن خالد، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري.. الحديث<sup>(٣)</sup>

=سليمان، وعثمان بن الأسود المكي، وفضيل بن غزوان، ومحمد بن عجلان، وخلقاً كثيراً. روى عنه: سفيان، وشعبة، ومعتز بن سليمان - وهم من شيوخه - وعبد الرحمن بن مهدي، وعفان، ومسدد، وابنه؛ محمد بن يحيى، وعبيد الله القواريري، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعلي، ويحيى، وأحمد، وإسحاق، وعمرو بن علي ويعقوب الدورقي، وخلق كثير، خاتمهم: محمد بن شداد المسمعي. وقال علي بن المديني: ما رأيت أحداً أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد. وقال بندار: حدثنا يحيى ابن سعيد إمام أهل زمانه. توفي سنة: ١٩٨هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ٥٣/١٧٧/٩]

(١) المسند لأحمد بن حنبل: ١٧/٣٨٤/١١٨٩.

(٢) عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الفلاس الحافظ، الإمام، المجود، الناقد، أبو حفص الباهلي، حدث عن: يزيد بن زريع، ومرحوم العطار، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وخالد بن الحارث، وغندر، وسفيان بن عيينة، وعاصم بن هلال، وعمر بن علي المقدمي، ومحمد بن سواء، ومعتز بن سليمان، ويزيد بن هارون، وخلق. وحدث عنه: الأئمة الستة في كتبهم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن أبي الدنيا، وعبد الله بن أحمد، والحسن بن سفيان، ومحمد بن يحيى بن مندة، وخلق سواهم. قال أبو حاتم: بصري، صدوق، كان أرشق من علي بن المديني، سمعت العباس العنبري يقول: ما تعلمت الحديث إلا من عمرو بن علي. توفي سنة: ٢٤٩هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ١١/٤٧١/١٢١]

(٣) سنن النسائي الكبرى، باب: يقع في الإناء...: ٤/٣٨٩/٤٥٧٤، وفي الصغرى: ٧/١٧٨/٤٦٢٢.

وأخرجه أبو يعلى قال: حدثنا زهير<sup>(١)</sup> قال حدثنا يحيى القطان قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثني سعيد بن خالد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري..<sup>(٢)</sup>

أخرجه أحمد قال: حدثنا يزيد<sup>(٣)</sup> قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد بن

(١) أبو خيثمة زهير بن حرب بن شداد الحرشي الحافظ، الحجة، أحد أعلام الحديث، حدث عن: جرير بن عبد الحميد، وهشيم، وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، وعبد بن سليمان، والوليد بن مسلم، وسفيان بن عيينة، وأبي معاوية الضرير، ووكيع، ويحيى القطان، وأبي سفيان محمد بن حميد، ومروان بن معاوية، ويزيد بن هارون، وخلائق. روى عنه: الشيخان، وأبو داود، وابن ماجه، وروى النسائي عن رجل، عنه. وروى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، وإبراهيم الحربي، وأبو بكر ابن أبي الدنيا، وبقي بن مخلد، وأحمد بن علي المروزي، وأبو يعلى الموصلي، وموسى بن هارون، وأبو القاسم البغوي، وخلق. وتقه: يحيى بن معين. توفي سنة: ٢٣٤هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ١١/٤٩٠/١٣٠]

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي: حديث أبي سعيد الخدري: ٢/٢٧٣/٩٨٦، ومن طريقه ابن حبان في صحيحه: ٤/٥٦/١٢٤٧.

(٣) يزيد بن هارون بن زاذي السلمى الإمام، القدوة، شيخ الإسلام، أبو خالد السلمى مولاهم، الواسطي، الحافظ. سمع من: عاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصاري القاضي، وسليمان التيمي، وسعيد الجريري، وحميد الطويل، وداود بن أبي هند، وبهز بن حكيم، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وعبد الله بن عون، وحريز بن عثمان، وخلق كثير. حدث عنه: بقية بن الوليد - مع تقدمه - وعلي بن المدني، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وزهير بن حرب، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وعبد بن حميد، وعبد الله الدارمي، وآخرون وقال يحيى بن يحيى التميمي: هو أحفظ من وكيع. وقال أحمد بن حنبل: كان يزيد حافظاً، متقناً. وقال زياد بن أيوب: ما رأيت ليزيد كتاباً قط، ولا حدثاً إلا حفظاً توفي سنة: ٢١٠هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ٩/٣٥٨/١١٨]

خالد، قال: دخلت على أبي سلمة... الحديث<sup>(١)</sup>

وأخرجه ابن ماجة من طريق: أبي بكر بن أبي شيبة<sup>(٢)</sup>، حدثنا يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن أبي سلمة، حدثني أبو سعيد.. الحديث<sup>(٣)</sup>.

وأخرجه البغوي، قال: أخبرنا محمد بن الحسن، أنا أبو العباس الطحان، أنا أبو أحمد محمد بن قريش، أنا علي بن عبد العزيز، أنا أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٤)</sup>، حدثني يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد،

(١) المسند لأحمد بن حنبل، حديث أبي سعيد الخدري: ١٨/١٨٦/١١٦٤٣.

(٢) ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد العبسي ابن القاضي أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خواستى، الإمام، العلم، سيد الحفاظ، وصاحب الكتب الكبار: (المسند)، و(المصنف)، و(التفسير)، أبو بكر العبسي مولاهم، الكوفي. وهو من أقران: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المدني في السنن والمولد والحفظ، ويحيى بن معين أسن منهم بسنوات. سمع منه، ومن: أبي الأحوص سلام بن سليم، وعبد السلام بن حرب، وعبد الله بن المبارك، وجريير بن عبد الحميد، وأبي خالد الأحمر، وسفيان بن عيينة، وعلي بن مسهر، وعباد بن العوام، وإسماعيل بن علية، وخلق كثير بالعراق والحجاز، وغير ذلك. حدث عنه: الشيخان، وأبو داود، وابن ماجه، وروى النسائي عن أصحابه، ولا شيء له في (جامع أبي عيسى)، وروى عنه أيضا: محمد بن سعد الكاتب، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن حنبل، وآخرون. توفي سنة: ٢٣٥هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ١١/١١٣/٤٤]

(٣) سنن ابن ماجة، كتاب الطب، باب: يقع الذباب في الطعام: ٢/١١٥٩/٣٥٠٤.

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الإمام، الحافظ، المجتهد، وسمع: إسماعيل بن جعفر، وشريك بن عبد الله، وهشيمًا، وإسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، وأبا بكر بن عياش، وعبد الله بن المبارك، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي، ويحيى القطان، وإسحاق الأزرق، وابن مهدي، ويزيد بن هارون، وخلقًا كثيرًا. حدث عنه: نصر بن داود، وأبو

عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري<sup>(١)</sup>.

وأخرجه الطحاوي قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، وبحر بن نصر، قالوا: حدثنا عبد الله بن وهب<sup>(٢)</sup> قال: أخبرني ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد القارظي قال:.. الحديث<sup>(٣)</sup>.

وقال: حدثنا بكار، وإبراهيم بن مرزوق قالوا: حدثنا أبو عامر العقدي<sup>(٤)</sup>، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري<sup>(٥)</sup>.

=بكر الصاغاني، وأحمد بن يوسف التغلبي، والحسن بن مكرم، وأبو بكر بن أبي الدنيا، والهارث بن أبي أسامة، وعلي بن عبد العزيز البغوي، ومحمد بن يحيى المروزي، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وعباس الدوري، وأحمد بن يحيى البلاذري، وآخرون. توفي سنة: ٢٢٤هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠٠/٤٩٢/١٦٤]

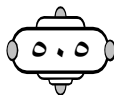
(١) شرح السنة للبغوي، باب الذباب يقع في الطعام: ١١/٢٦١/٢٨١٥.

(٢) سبقته ترجمته ص ٤٣

(٣) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٣٩/٣٢٨٩.

(٤) أبو عامر عبد الملك بن عمرو القيسي الإمام، الحافظ، محدث البصرة، أبو عامر عبد الملك بن عمرو القيسي، العقدي، البصري. حدث عن: زكريا بن إسحاق، وأيمن بن نابل، وأفلح بن حميد، وقرّة بن خالد، ومحمد بن أبي حميد، وعمر بن أبي زائدة، وعكرمة بن عمار، ورباح بن أبي معروف، وأفلح بن سعيد، وشعبة، ومالك، وإبراهيم بن طهمان، وحماد بن سلمة، وطبقتهم. وحدث عنه: أحمد، وابن راهويه، وأبو خيثمة، وإسحاق الكوسج، وأحمد بن الفرات، وعباس الدوري، ومحمد بن شداد المسمعي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وعبد بن حميد، ومحمد بن يونس الكديمي، وخلق كثير. قال النسائي: ثقة مأمون. توفي سنة: ٢١٠هـ [سير أعلام النبلاء للذهبي: ٩/٤٧٠]

(٥) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٣٩/٣٢٩٠.



وأخرجه البيهقي، قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه، ثنا أبو بكر القطان، ثنا إبراهيم ابن الحارث، ثنا يحيى بن بكير<sup>(١)</sup>، ثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد القارظي:.. الحديث<sup>(٢)</sup>.

ثالثا: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ.

هذه الرواية من طريق: ثمامة بن عبد الله<sup>(٣)</sup> عنه.

وعنه: عبد الله بن المثنى<sup>(٤)</sup>.

(١) يحيى بن أبي بكير واسمه نسر، ويقال: بشر ويقال: بشير بن أسيد العبدي القيسي، أبو زكريا الكرمانى كوفي الأصل، سكن بغداد، وولي قضاء كرمان. روى عن: إبراهيم بن طهمان، وإبراهيم بن نافع المكي، وسفيان الثوري، وشبل بن عباد، روى عنه: إبراهيم بن الحارث البغدادي، وأحمد بن سعيد الدارمي، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، والحسين بن منصور النيسابوري، وآخرون. وقال حرب بن إسماعيل: سمعت أحمد بن حنبل يثني على يحيى بن أبي بكير، وقال: ما أكيسه. وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال العجلي: كوفي ثقة. توفي سنة: ٢٠٩ هـ [تهذيب الكمال للمزي: ٦٧٩٧/٢٤٧/٣١]

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ١١٩٢/٣٨٣/١.

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٧

(٤) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك بن النضر الأنصاري البصري، أبو المثنى. روى عن: عمه ثمامة بن عبد الله، وثابت البناني، وعبد الله بن دينار. وقيل: إنه سمع من الحسن البصري. وروى عنه: ابنه محمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الصمد بن عبد الوراث، ومسلم بن إبراهيم، ومسدد، والعباس بن بكار، وعبد الواحد بن غياث. قال ابن معين: صالح الحديث. وقال مرة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: شيخ، وقال: صالح الحديث. وقال أبو داود: لا أخرج حديثه. وقال العجلي: لا يتابع على أكثر حديثه.



قال البزار: حدثنا زياد بن يحيى، ومحمد بن معمر، قالوا: حدثنا أبو عتاب بن سهل بن حماد<sup>(١)</sup>، حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة، عن أنس: الحديث<sup>(٢)</sup>.

وقال: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد وأخرجه ابن قتيبة قال: حدثنا أبو الخطاب: حدثنا أبو عتاب، قال: حدثنا عبد الله بن المثنى، قال: حدثني ثمامة قال: وقع ذباب في إنياء، فقال أنس بأصبعه، فغمزه في الماء، وقال: "بسم الله"، فعل ذلك ثلاثا وقال إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك، وقال: "في أحد جناحيه سم، وفي الآخر شفاء"<sup>(٣)</sup>.

=وقال التبوذكي: حدثنا عبد الله بن المثنى، ولم يكن في القريتين بعظيم، منكر الحديث. وفي كتاب "الجرح والتعديل" عن الدارقطني: عبد الله بن المثنى الأنصاري ثقة يحتج به. وخرج ابن حبان حديثه في "صحيحه" وكذلك الحاكم، والطوسي وقال: هو ثقة. وقال الترمذي لما أخرج حديث ابنه ومحمد بن عبد الله الأنصاري: ثقة وأبوه ثقة. وقال العجلي: بصري ثقة. توفي سنة: ١٨٠هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ١٦٠/٦٧٣/٤، تهذيب الكمال للمزي: ٣١٦١/١٦٢/٨]

(١) سهل بن حماد العنقري أبو عتاب الدلال البصري. روى عن: عباد بن منصور، وقرّة بن خالد، وشعبة، وجماعة. وروى عنه: الدارمي، وأبو إسحاق الجوزجاني، ومحمد بن يحيى بن المنذر القزاز، وأبو قلابة الرقاشي، وجماعة. قال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. توفي سنة: ٢١٠هـ [تاريخ الإسلام للذهبي: ١٨٠/٨٨/٥]

(٢) البحر الزخار للبزار: ٥٠٠/١٢/٧٣٢٣.

(٣) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ٣٣٤/١.

قال الطبراني: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ قَالَ: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحِ الْأَزْدِيِّ قَالَ: نا عَمْرُو بْنُ هَاشِمِ أَبُو مَالِكِ الْجَنْبِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ سُمًّا وَالْآخَرَ شِفَاءً».

لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبَّادٍ إِلَّا عَمْرُو

وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه سهل بن حماد أبو عتاب، عن عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس، عن النبي قال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه فيه؛ فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء. فقال أبي وأبو زرعة جميعاً: رواه حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة.

قال أبو زرعة: وهذا الصحيح.

وقال أبي: هذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النبي، ولزم أبو عتاب الطريق؛ فقال: عن عبد الله، عن ثمامة، عن أنس.

وقال أبو زرعة: هذا حديث عبد الله بن المثنى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصحيح: ثمامة، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني: وسئل عن حديث روي عن ثمامة بن عبد الله بن أنس،

(١) العلل لابن أبي حاتم: ٤٦/٤٦٧/١.

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه... الحديث؛ فقال: اختلف فيه على ثمامة؛ فرواه حماد بن سلمة، عن ثمامة، عن أبي هريرة. وخالفه عبد الله بن المثنى بن أنس فرواه عن ثمامة، عن أنس، عن النبي ﷺ، وكذلك قال أبو عتاب الدلال، ووقفه مسلم بن إبراهيم، علي عبد الله بن المثنى، وقول حماد بن سلمة أشبه بالصواب<sup>(١)</sup>.

قال الدارمي: قال غير حماد: ثمامة عن أنس مكان أبي هريرة، وقوم يقولون: عن القعقاع عن أبي هريرة. وحديث عبيد بن حنين أصح؛ لأن ثمامة بن عبد الله لم يدرك أبا هريرة<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: حديث علي بن أبي طالب ﷺ أن النبي ﷺ قال: ((في الذباب أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء فإذا وقع في الإناء فأرْسبُوهُ فَيَذْهَبُ شِفَاؤُهُ بِدَائِهِ)).

أخرجه ابن النجار عن علي في تاريخه<sup>(٣)</sup>.

وبعد هذا الجمع فقد تحقق لكل ذي عقل ثبوت ذلك الحديث بالأسانيد الصحاح التي مرت؛ وما لم يصح منها؛ فقد أبان نقاد الحديث عن عللها لثام الخفاء، وأسفروا عن وجه الصحيح من طرق هذا الحديث ما فيه مقنع؛ فحكموا بصحة الأوثق منها وبينوا موطن الخطأ في السقيم، ولا جرم أن

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني: ١٥٦٦/٢٧٩/٨.

(٢) مسند الدارمي، الدارمي: ٢٠٨٢/١٢٩٧/٢.

(٣) صحيح الجامع الصغير وزياداته، السيوطي: ٤٢٤٤/٧٨١/١.

نجزم بأن هذا الحديث غاية في الصحة. فقد رواه العدول الضابطون لمروياتهم عن أمثالهم إلى منتهاه. كما أنه لم يخرج ناقد من نقاد الحديث بغير حكم الصحة لهذا الخبر لا في القديم ولا في الحديث.

### ثانياً: دفع المعارض من جهة المتن.

تمهيد: ثمة قضية من المهم أن نتطرق إليها قبل الشروع في الكلام على متن الحديث، وهي: إن مدار المقصود الديني من الأخبار النبوية هي معانيها لا مبانيها؛ فهي ليست كالقرآن الذي هو كلام الله لفظاً ومعنى، المتعبد بتلاوته والمعجز بلفظه ومعناه؛ فليست ألفاظها مقصودة لذاتها كاللفظ القرآني، بل المقصود معانيها وهي التي يؤمر الناس بتبليغها عادة إذا لم يحفظوا اللفظ النبوي، ومن المعلوم أن عادة الناس في نقل ما يلقى إليهم من الكلام المقصود معناه: إما نقل لفظه أو معناه، ولا يعد كاذباً في ذلك ما دام ضابطاً لمعاني الألفاظ.

وعلى ذلك سار الرعيل الأول من الصحابة والتابعين: فمن حفظ منهم اللفظ أداه على ذلك، ومن ضبط المعنى ولم يضبط اللفظ أداه على ذلك، وهذا أمر يقره العقل؛ فإن المرسل إذا لم يشترط على الرسول أن يؤدي عنه رسالته لفظاً؛ فأدائها معنى لم يكن متقولاً عليه، وهذا الإبدال في ألفاظ "الرسالة" - والتي يقوم بعضها مقام بعض - ليس بالضرورة كلياً، بل قد يقع في بعض ألفاظ الرسالة دون بعض، فالرسول لا يهمل الألفاظ كلياً بل يحاول أن يؤديها كما سمعها، وقد يقع له تقديم أو تأخير أو إبدال لفظ

بمرادفه... وهكذا بحيث لا تخرج الرسالة عن المعنى المراد تبليغه وإلا لا تصح نسبتها إلى المرسل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمر مع حديث النبي ﷺ كان فيه وجه اختلاف؛ فالصحابه ﷺ لم يرغب عنهم أن الإخبار عن النبي "دين"؛ فمنهم من تحرى اللفظ في نقله، ومنهم من أعمل العادة في نقل الرسالة الملفوظة.

وطبيعة السنة النبوية تقتضي هذا التنوع في النقل؛ فإن منها ما هو قولي وفعلي وتقريرى ووصفي؛ فالنبي ﷺ مبين لكتاب الله ودينه بقوله وفعله، وكل ما كان منه مما فيه بيان للدين فهو خالد بخلود الدين إلى يوم القيامة، وأن الصحابة مأمورون بتبليغ ذلك في حياة النبي ﷺ بعد وفاته، والنبي ﷺ لم يأمرهم بكتابة الأحاديث كما أمرهم بكتابة القرآن، وأقرهم على عدم كتابتها، بل قيل إنه نهاهم عن كتابتها، ومع ذلك كان يأمرهم بالتبليغ لما علموه وفهموه؛ فقد صح عنه ﷺ، أنه قال: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنْ شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبُّ مَبْلُغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ». (١) وفي رواية: نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها وَحَفَظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبُّ حَامِلٍ فَفَقِهَ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبُّ حَامِلٍ فَفَقِهَ لَيْسَ بِفَقِيهِ» (٢) وفي رواية: نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها وَحَفَظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبُّ حَامِلٍ فَفَقِهَ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ (٣)، وعلمنا أن عادة

(١) سنن الترمذي، كتاب العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع: ٢٦٥٧/٣٩٣/٤.

سنن الدارمي: كتاب العلم، باب: الاقتداء بالعلماء: ٢٣٦/٣٠٣/١.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الإيمان، باب: من بلغ علما: ٢٣٠/٨٤/١.

(٣) سنن الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع: (٢٦٥٨)٢٤/٥.

الناس فيما يلقي إليهم من كلامٍ؛ إنما المقصود منه معناه، فإن أمروا بتبليغه؛ فبلفظ، فإن لم يحفظ الواحد منهم لفظ الخطاب على وجهه، وإنما ضبط معناه؛ لزمه أن يبلغه بمعناه، ولا يعد في ذلك كاذباً ولا شبه كاذب، وقد علمنا يقيناً أن الصحابة إنما أمروا بالتبليغ على ما جرت به العادة: فمن بقي منهم حافظاً على وجهه؛ فليؤده كذلك، ومن بقي ضابطاً للمعنى ولم يبق ضابطاً للفظ؛ فليؤده بالمعنى، هذا أمر يقيني لا ريب فيه، وعلى ذلك جرى عملهم في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته<sup>(١)</sup>.

وهذه المسألة تتضح فيما رواه أحمد قال: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ، سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِذَا سَمِعَ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا أَوْ شَهِدَ مَعَهُ مَشْهَدًا، لَمْ يَقْصُرْ دُونَهُ أَوْ يَعْذُوهُ، قَالَ: فَبَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ وَعَبِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ<sup>(٢)</sup> يَقْصُ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، إِذْ قَالَ عَبِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ: مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ بَيْنَ الْغَنَمِينَ، إِنَّ أَقْبَلْتَ إِلَيَّ هَذِهِ

(١) الأنوار الكاشفة لليمانى: ٧٨/١ بتصرف.

(٢) عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر بن جندع بن ليث أبو عاصم المكي قاضي أهل مكة، قال ابن منجويه: يكنى أبا عبد الله، ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" قال: كان من أفاضل أهل مكة، وكان قاضياً لابن الزبير، مات قبل ابن عمر، سنة: ثمان وستين، يقارب موته موت ابن عباس، وذكره خليفة بن خياط ومسلم بن الحجاج، ومحمد بن سعد في الطبقة الأولى من المكيين، زاد ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال أحمد بن صالح العجلي: مكي تابعي ثقة من كبار التابعين، وكان يقص، وكان بليغاً فصيحاً. وكان ابن عمر يجلس إليه انظر: تهذيب الكمال للمزي: ٩٧/٩ (٣٥٣١).

(٢) مسند أحمد، حديث عبد الله بن عمر: ٥٥٤٧/٣٨٤/٩.

الْغَنَمِ نَطَحْتَهَا، وَإِنْ أَقْبَلْتُ إِلَى هَذِهِ نَطَحْتَهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْسَ هَكَذَا، فَغَضِبَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَيْفَ قَالَ رَحِمَكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: قَالَ: " مَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ الشَّاةِ بَيْنَ الرَّبِيبَيْنِ، إِنْ أَقْبَلْتُ إِلَى ذَا الرَّبِيبِ نَطَحْتَهَا، وَإِنْ أَقْبَلْتُ إِلَى ذَا الرَّبِيبِ نَطَحْتَهَا "، فَقَالَ لَهُ: رَحِمَكَ اللَّهُ هُمَا وَاحِدٌ، قَالَ: كَذَا سَمِعْتُ، كَذَا سَمِعْتُ.

وعند الدارمي مختصرا قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ الشَّاةِ بَيْنَ الرَّبِيبَيْنِ<sup>(١)</sup> أَوْ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ»، فَقَالَ: ابْنُ عُمَرَ لَأَ، إِنَّمَا قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَزِدْ فِيهِ، وَلَمْ يُنْقِصْ مِنْهُ، وَلَمْ يُجَاوِزْهُ، وَلَمْ يُقْصِرْ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وعند الخطيب في الكفاية بسنده قال: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الصَّيْرَفِيُّ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَصَمُّ، ثنا السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى ابْنَ أَخِي هَنَادٍ، ثنا قَبِيصَةُ، ثنا هَارُونُ الْبَرْبَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: بَيْنَمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ جَالِسٌ مَعَ أَبِي وَعِنْدَهُمْ مُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ إِذْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا

(١) الربيب: الغنم نفسها، والربيب: موضعها الذي تربض فيه. النهاية ١٨٥/٢

(٢) سنن الدارمي، كتاب العلم، باب: رخص في الحديث إذا أصاب المعنى: ٣٢٧/٣٤٨/١.

مَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ الشَّاةِ بَيْنَ الرَّبِيبَيْنِ مِنَ الْغَنَمِ» ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْسَ هَكَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَوْ عَلِمْتَ عِلْمَهُ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ إِلَّا حَقًّا ، وَلَمْ يَتَعَمَّدْ كَذِبًا ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَثِقَةٌ ، وَلَكِنِّي شَاهِدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ قَالَ هَذَا ، فَقَالَ: فَكَيْفَ قَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ الشَّاةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ» فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ: هِيَ وَاحِدَةٌ ، إِذَا لَمْ تَجْعَلِ الْحَرَامَ حَلَالًا وَالْحَلَالَ حَرَامًا فَلَا يَضُرُّكَ أَنْ قَدَّمْتَ شَيْئًا أَوْ أَخَّرْتَهُ ، فَهُوَ وَاحِدٌ " (١).

قال أبو داود: من أقام الإسناد وحفظه، وغير اللفظ؛ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى. وقد روي عن الحسن أنه استدل لذلك بأن الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها، وروى قتادة، عن زرارة بن أوفى، قال: لقيت عدة من أصحاب النبي ﷺ فاختلفوا علي في اللفظ، واجتمعوا في المعنى، وعن محمد بن سيرين قال: كنت أسمع الحديث من عشرة اللفظ مختلف والمعنى واحد، وقال الثوري: إن قلت لكم أنا أحدثكم كل ما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى، وعن الحسن بن حريث قال سمعت وكيعاً يقول: إن لم يكون المعنى واسعاً؛ فقد هلك الناس، وقال أبو عيسى الترمذي: إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب: ١/١٧٣



مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم<sup>(١)</sup>. والأئمة يعتبرون حديث كل راوٍ فينظرون كيف حدث به في الأوقات المتفاوتة، فإذا وجدوه يحدث مرة كذا ومرة كذا بخلاف لا يحتمل؛ ضعفوه. وربما سمعوا الحديث من الرجل ثم يدعونه مدة طويلة ثم يسألونه عنه. ثم يعتبر حرف مروياته برواية من روى عن شيوخه وعن شيوخ شيوخه، فإذا رآوا في روايته ما يخالف رواية الثقات حكموا عليه بحسبها، وليسوا يوثقون الرجل لظهور صلاحه في دينه فقط، بل معظم اعتمادهم على حاله في حديثه، وتجدهم يجرحون الرجل بأنه يخطئ ويغلط، وباضطرابه في حديثه، وبمخالفته الثقات، وبتفرده...، وهلم جرا، ونظرهم عند تصحيح الحديث أدق من هذا- نعم- إن هناك من المحدثين من يسهل ويخفف، لكن العارف لا يخفى عليه هؤلاء من هؤلاء. فإذا رأيت المحققين قد وثقوا رجلاً مطلقاً فمعنى ذلك أنه يروي الحديث بلفظه الذي سمعه، أو على الأقل إذا روى المعنى لم يغير المعنى، وإذا رأيتهم قد صححوا حديثاً فمعنى ذلك أنه صحيح بلفظه أو على الأقل بنحو لفظه، مع تمام معناه، فإن بان لهم خلاف ذلك نبهوا عليه.<sup>(٢)</sup> فكثيراً ما تختلف متون الأحاديث النبوية - بسبب الرواية بالمعنى- وفي الكثير لا يؤثر ذلك الاختلاف ولا يقدر في صحة الحديث، وإن كان أحياناً يؤثر في صحة الحديث، ومثال المؤثر حديث

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: ٤٢٨/١.

(٢) الأنوار الكاشفة لليمانى: ٨١/١.

رواه مالك<sup>(١)</sup>، وابن عيينة<sup>(٢)</sup>، ومعمرو والأوزاعي، وابن جريج<sup>(٣)</sup>، وجعفر بن برقان<sup>(٤)</sup> وغيرهم، كلهم عن الزهري حديث أسامة بن زيد: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» وأخرجه البخاري من طريق: أبي عاصم عن ابن جريج<sup>(٥)</sup>، وخالفهم في روايتهم عن الزهري "هشيم"<sup>(٦)</sup>؛ فرواه بلفظ: لا يتوارث أهل ملتين<sup>(٧)</sup>. قال هشيم: سمعته أو أخبرته عنه<sup>(٨)</sup>.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول لم يسمع هشيم من الزهري

(١) الموطأ: كتاب الفرائض، باب ميراث أهل المال/٥٣٩ (٣٠٦١)

(٢) مسند الشافعي: ١/٢٣٥.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٦/١٤/١٤، أحمد في المسند: ٣٦/١٣٨/١٣٨٠٨.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/٢٨٤/٣١٤٤٨.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر: ٨/١٥٦/٦٧٦٤.

(٦) هشيم بن بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار، الحافظ أبو معاوية السلمي الواسطي أحد الأعلام. حدث عن: الزهري، وعمرو بن دينار، وأيوب، وأبي بشر، وحصين بن عبد الرحمن، ومنصور بن زاذان، وخلق سواهم، وحدث عنه: شعبة مع تقدمه، وابن المبارك، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وقتيبة، وأحمد بن حنبل، ويعقوب الدورقي، والحسن بن عرفة، وزباد بن أيوب، وإبراهيم بن مجشر، وخلق كثير. وعن عبد الرحمن بن مهدي قال: كان هشيم أحفظ للحديث من سفيان الثوري. وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أحدا أحفظ للحديث من هشيم إلا سفيان إن شاء الله. قال أحمد العجلي: هشيم ثقة، يعد من الحفاظ، وكان يدلس مع حفظه وصدقه. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي: ٤/٩٩٣/٣٨٨.

(٧) السنن الكبرى للنسائي: كتاب الفرائض، باب الموارثة بين المسلمين

والمشركين ٦/١٢٢ (٦٣٣٨)

(٨) سنن سعيد بن منصور: كتاب الفرائض، باب لا يتوارث أهل ملتين ١/٨٤/١٣٦

حديث علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى». قال أبي وقد حدثنا به هشيم<sup>(١)</sup>، وقال أحمد: ورواية من روى حديث الزهري: لا يتوارث أهل ملتين. غير محفوظة، ورواية الحفاظ مثل حديث ابن عيينة، وقال علي: ذكرت ذلك لسفيان بن عيينة، فقال: لم يحفظ، وقال الحافظ ابن حجر: وبيان مخالفة هشيم أنه رواه عن الزهري بالإسناد المذكور بلفظ: لا يتوارث أهل ملتين. وقد حكم النسائي وغيره على هشيم بالخطأ فيه، وعندني أنه رواه من حفظه بلفظ ظن أنه يؤدي معناه، فلم يصب، فإن اللفظ الذي أتى به أعم من اللفظ الذي سمعه، وسبب ذلك أن هشيماً سمع من الزهري بمكة أحاديث ولم يكتبها، وعلق بحفظه بعضها فلم يكن من الضابطين عنه، ولذلك لم يخرج الشيخان من روايته عنه شيئاً - والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يتضح لنا كيف تكون الرواية بالمعنى سبباً لوقوع الراوي في الوهم، فيكون حديثه معلولاً، وهناك أحاديث رويت بالمعنى، ولم تتطرق إليها العلة، وذلك أن الرواية وإن تغير لفظها لم يتغير معناها، وهذا النوع الذي يختلف فيه الرواة، ولا يكون فيه تغييراً للمعنى، ومثال ذلك: حديثنا؛ فقد روي بألفاظ مختلفة لا تقدر في صحته مع تعدد مخارجه؛ فرواه أربعة من الصحابة ﷺ عن النبي ﷺ قوله: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله بن أحمد: ٢/٢٦٥/٢٣٠١.

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر: ٢/٦٧٦،

شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالْأُخْرَى شِفَاءً» (١).

وفي رواية: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَاءً» (٢).

وفي رواية: إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ. (٣)

وفي رواية: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَاْمَقْلُوهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءً، وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ» (٤).

وفي رواية: " إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ يَخْرُجْهُ فَإِنَّ فِي

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه: ٤/١٢٠/٣٣٢٠. ومسنند أحمد بن حنبل: حديث أبي هريرة: ١٥/٨٨/٩١٦٨، المنتقى لابن الجارود: ١/٢٦/٥٥، مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٤٠/٣٢٩١، ٨/٣٤٢/٣٢٩٤، شرح السنة للبخاري، باب: الذباب يقع في الشراب: ١١/٢٥٩/٢٨١٢.

(٢) صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في الإناء: ٤/١٤٠/٥٧٨٢، ومسنند إسحاق ابن راهويه: ١/١٧٧/١٢٥، المسند لأحمد بن حنبل، حديث أبي هريرة: ١٢/١٦/٧١٤١، و١٢/٣١٥/٧١٥٩، و١٣/١٩/٧٥٧٢، و١٤/٢٩٥/٨٦٥٧، و١٥/١٣/٩٠٣٦.

(٣) سنن الدارمي، كتاب الأطعمة، باب: الذباب يقع في الطعام: ٢/١٢٩٧/٢٠٨٠.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب: الذباب يقع في الطعام: ٣/٢٦٥/٣٨٤٤، صحيح ابن خزيمة: اكتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن سقوط الذباب في الماء لا ينجسه/ ٥٦/١٠٥، صحيح ابن حبان: ٤/كتاب الطهارة، باب ذكر ما يعمل المرء عند وقوعه في الماء له تسيل في مائه أو مرقته/ ٤/٥٣/١٢٤٦، السنن الكبرى للبيهقي: ١/كتاب الطهارة، باب ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل/ ٣٨٢/١١٩١، شرح السنة للبخاري: ١١/كتاب الصيد والذبائح، الذباب يقع في الشراب / ٢٦١/٢٨١٥.

إحدى جناحيه داء وفي الآخر دواء وإنه يبدأ بالداء فاغمسوه، ثم أخرجوه<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: " إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمُرْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ سُمًّا، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءً"<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: «فِي أَحَدِ جَنَاحَيْ الذُّبَابِ سُمٌّ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءً، فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ، فَاْمَقْلُوه فِيهِ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ، وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ»<sup>(٣)</sup>

وبعد مقابلة هذه الروايات بعضها ببعض يتضح أن لا أثر لاختلاف قادح؛ فالمعنى واحد وإن اختلفت الألفاظ، لذلك أخرج الأئمة كل تلك الروايات في كتبهم، بل بعضهم جمعها في كتاب واحد وتحت باب واحد؛ لأن معانيها لا تخرج عن كونها مكملة لبعضها البعض أو مفسرة لبعض، وكذلك كون هذا الترخص في الرواية بالمعنى كان قبل زمن التدوين، وقد تلقت الأمة هذا الصنيع بالقبول ولم يعترض على هؤلاء الأئمة ناقد من نقاد الحديث، وإنما جاء الاعتراض من غيرهم ومن جهة الدلالة.

### دفع المعارض من جهة الدلالة:

تعددت صور الطعن على دلالة هذا الحديث منها: كيف يجتمع الداء

(١) مسند البزار، حديث أبي هريرة: ١٥/٣٥٦/٨٩٢٩

(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٤٢/٢٣٩٥.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الطب، باب يقع الذباب في الإناء ٢/١١٥٩ (٣٥٠٤) حديث أبي

سعيد الخدري

والشفاء في جناحي الذباب، وكيف تعلم الذبابة ذلك من نفسها حتى تقدم الداء وتؤخر الدواء...<sup>(١)</sup> ودفع بمخالفة ما يقرره الأطباء من أن الذباب ناقل للجراثيم، فإذا وقع في الطعام أو في الشراب علقت به تلك الجراثيم...، إلى غير ذلك من الاعتراضات.

### والجواب على ذلك في شرح الحديث:

لا ريب أن أوثق الطرق لإدراك معنى الحديث: أن يفسر الحديث بالحديث؛ فالحديث يفسر بعضه بعضاً؛ فيرفع الإشكال عن المجمل والمتشابه منه، خصوصاً إذا كان المخرج واحداً، وليس اختلاف الروايات في الحديث عيباً إذا كان المعنى فيها واحداً؛ فالرواية بالمعنى مقبولة من الراوي العالم بإحالة المعاني، وقد كان النبي ﷺ إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً، حتى تفهم عنه<sup>(٢)</sup>، فينقل كل راوي ما سمعه؛ فالتعبير في رواية بلفظ: إذا سقط الذباب.<sup>(٣)</sup> بدلا من وقع<sup>(٤)</sup> لا أثر له مخالف من حيث المفهوم، وكذلك التعبير بالطعام أو الشراب؛ فكلاهما مما يتناوله الإنسان كغذاء له، وكلاهما

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ٣٣٤/١، وشرح مشكل الآثار للطحاوي: ٣٤٢/٨/٣٢٩٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه: ٩٥/٣٠/١.

(٣) سنن الدارمي، كتاب الأطعمة، باب: الذباب يقع في الطعام: ٢٠٣٨/١٣٤/٢.

(٤) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه: ٣٣٢٠/١٢٠/٤. ومسند أحمد بن حنبل: حديث أبي هريرة: ٩١٦٨/٨٨/١٥، المنتقى لابن الجارود: كتاب الطهارة، باب في طهارة الماء: ٥٥/٢٦/٨، شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٣٤٠/٨/٣٢٩١، ٣٤٢/٨/٣٢٩٤، شرح السنة للبيهقي، كتاب الصيد والذبائح، باب: الذباب يقع في الشراب: ٢٨١٢/٢٥٩/١١.

مما يقع عليه الذباب، وإن اختص الشراب بالمائع، وقوله في إناء: وهو ما يكون فيه كل شيء من المأكولات والمشروبات معنى أشمل، وفي رواية: فامقلوه فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء، وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء فليغمسه كله<sup>(١)</sup> فليغمسه، من الغمس في الماء إذا غطه فيه وأدخل، ومنه المقل بالقاف وهو الغمس، وفي رواية: فليغمره؛ فإن في أحد جناحيه سمًا، وفي الآخر شفاء<sup>(٢)</sup> وكذلك الغمر بمعنى الغمس والمقل، وقوله: كله، تأكيد للفعل. وقوله: فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء، تعليل لأمر الغمس، وقوله: وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء. وفي رواية: وإنه يبدأ بالداء<sup>(٣)</sup> وفي رواية: وإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء<sup>(٤)</sup>، بيان لحقيقة أن لكل كائن وسيلة دفاع يحمي بها وهذه هي وسيلته في اتقاء المضار بأن يقدم من نفسه الذي فيه الداء؛ بإلهام من الله سبحانه وتعالى كسائر الحيوان؛ فيقدمه عند السقوط أو الوقوع، والتعبير بالداء أو السم، تعبير عن اختلاف المضار التي قد تلحق بالإنسان جراء ما ينقله الذباب، والتي تتراوح بين الداء الممرض اليسير إلى الخطير القاتل كالسم، وقوله: ثم لينزعه، فيه أنه

(١) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب: الذباب يقع في الطعام: ٣/٢٦٥/٣٨٤٤، صحيح ابن خزيمة: ١/٥٦/١٠٥، صحيح ابن حبان: ٤/٥٣/١٢٤٦، السنن الكبرى للبيهقي: ١/٣٨٢/١١٩١، شرح السنة للبغوي: ١١/٢٦١/٢٨١٥.

(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٤٢/٢٣٩٥.

(٣) مسند البزار، حديث أبي هريرة: ١٥/٣٥٦/٨٩٢٩.

(٤) مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٩٨، مسند عبد بن حميد، حديث أبي سعيد الخدري: ١/٢٧٩/٨٨٤.

يتمهل في نزعه بعد غمسه؛ لأن ثم تفيد التراخي، والحديث دليل ظاهر على جواز قتل الذباب ابتداءً دفعاً لضرره، وأنه يطرح ولا يؤكل إذا سقط في الطعام أو الشراب، والفائدة في الأمر بغمسه جميعاً هي أن يتصل ما فيه من الدواء بالطعام أو الشراب، كما اتصل به الداء عند وقوعه عليه؛ فيتعادل الضار والنافع فيندفع الضرر<sup>(١)</sup>، وما لا يقع عليه الذباب ولا يغمس فيه كطعام الصلب يطهر قبل أكله، وما لا نستطيع غمسه فيه ولا تطهيره؛ لا يأكل لتحقق الضرر الذي حذرنا منه النبي ﷺ، وللعلماء في مثل ذلك الحديث مذهبين، قال ابن بطال: هذا الحديث يتأول على وجهين: أحدهما: حمله على ظاهره وهو أن يكون في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء كما قال ﷺ، فيذهب الداء بغمسه ويحدث مع الغمس دواء الداء الذي في الجناح الواقع أولاً، وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وأنه يقدم الداء.

والوجه الآخر: أن يكون الداء ما يحدث في نفس الأكل من التقذر، والتقذر للطعام إذا وقع فيه الذباب، والدواء الذي في الجناح الآخر رفع التقذر، والتكبر بغمسه كله في الطعام وقلة المبالاة بوقعه فيه؛ لأن الذباب لا نفس لها سائلة وليس فيه ما يخشى منه إفساد الطعام فلا معنى لتقذره، والله أعلم بما أراد النبي عليه السلام من ذلك.<sup>(٢)</sup> والحق أن هذه الحديث يحمل على

(١) انظر في شرح الحديث: فتح الباري لابن حجر: ٣٥٠/١٠، عمدة القاري للعيني: ٢٩٣/٢١، مرقاة المفاتيح للقاري: ٤١١٥/٢٦٦٧/٧، وسبل السلام للصنعاني: ٣٦/١، ونيل الأوطار للشوكاني: ٧٧/١.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٤٥٦/٩.



ظاهره، إذ لا وجه لحمله على المجاز، فالعقل لا يحيل معناه بل يجيزه. فبجمع مفردات رواياته يتضح معناه، فإذا قلنا: إذا سقط، أو وقع الذباب في إناء أحدكم والإناء ما يكون فيه الشيء من طعام أو شراب؛ فليغمسه؛ وجوباً إذا كان آكلاً أو شارباً، وقوله: كله، تأكيداً للأمر، ويمقله: كيغمسه بمعنى واحد، وهو: تغطيته بالمائع الموجود في الإناء من طعام أو شراب وإدخاله فيه، ثم لينزعه ليطرحة؛ فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء وقد يراد بالجناح الجهة أو المكان من جسده، وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء فيقدمه. وكل هذا المعنى جائزٌ عقلاً فلا سبيل إلى دفعه بالمعارض العقلي لنتأوله صرفاً عن ظاهره، ثم إنه لا سبيل إلي دفعه قبل ثبوته، إلا بالتجربة أو تحاليل مادة الجناحين، وهو ما كان مستحيلاً في زمن صدوره. والعاقل يترجح لديه قبول الخبر بناء على صدق المخبر ما دام المنقول غير محال في العقل. ولقد نظرنا في أسانيد هذا الخبر فوجدنا روايتها ثقات عدول أمناء في نقلهم ضابطين له؛ ولذلك قضى نقاد الحديث بصحته سنداً وممتناً، واتضح أن منكر الحديث إنما رده استبشاعاً واستغراباً لا أنه مستحيلٌ عقلاً. وهنا مسألة جديرة بالإيضاح أن ثمة فرق بين الاستغراب والاستحالة، وإن كان كلاهما يرجع إلى التصور العقلي، إلا أن الاستغراب العقلي ينشأ عن عدم قدرة العقل على إدراك الشيء لا عن إنكار وجوده؛ فالعقل إما أن يقبل وجود الشيء ولا يقبل عدمه فيكون "واجباً عقلاً" أو يقبل عدمه ولا يقبل وجوده؛ فيكون "مستحيلاً عقلاً" أو يستوي الوجود

والعدم؛ فيكون "جائزاً عقلاً"<sup>(١)</sup> فيرجع الاستغراب إلى قسم الجائز الذي لم يقضي العقل بمعنه أو قبوله؛ ويتوقف انتقاله إلى أحد القسمين الآخرين على مرجح؛ ليقضي العقل له بأحد الحكمين: القبول أو الرفض. لذلك سلك العلماء في تلك الأخبار سبيلين متلازمين.

### أولاً: النظر لحقيقة المخبر، وطبيعة الخبر:

قال الإمام الطحاوي: من قرأ كتاب الله عز وجل قراءة متفهم لما يقرؤه منه وجد فيه ما يدل على صدق قول رسول الله ﷺ هذا، وهو قوله عز وجل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ \* ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٦٨-٦٩]، وكان وحي الله عز وجل إليها هو إلهامه إياها أن تفعل ما أمرها به، كمثل قوله جل وعز في الأرض: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا \* بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤-٥]. ووحيه لها هو إلهامه إياها ما شاء أن يلهمها إياه، حتى يكون منها ما أراد الله عز وجل أن يكون منها، والنحل كذلك فيما يوحيه إليها؛ ليكون منها ما قد شاء الله عز وجل أن يكون منها. حتى يمضي في ذلك بإلهامه إياها له، وحتى يكون منها ما أراد عز وجل أن يكون منها. فمثل ذلك الذباب ألهمه عز وجل ما ألهمه مما يكون سبباً لإتيانه لما أراده منه من غمس أحد جناحيه

(١) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة: ١/١٦٨ بتصرف.

فيما يقع فيه مما فيه الداء، والتوقى بجناحه الآخر الذي فيه الشفاء، ومن ذلك قوله عز وجل مما أخبر به عن النمل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]. فألهمها الله عز وجل ما كان منها من ذلك مما يكون سبباً لنجاتها ونجاة أمثالها من سليمان ﷺ ومن جنوده، فمثل ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ في الذباب مما ذكرنا. ومثل ذلك ما قد أعلمنا الله عز وجل في الهدد مع سليمان ﷺ من قوله: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، وكان ذلك لإلهام الله عز وجل إياه ذلك، ولم يكن قبله من أهل الكلام حتى ألهمه ما ألهمه مما أنطقه به. فمثل ذلك ما قد روينا عن رسول الله ﷺ في الذباب مما ذكرنا، وفيما تلونا مما في كتاب الله عز وجل في النحل وفي النمل ما قد دل على أن سائر الأشياء كذلك، وأن الله عز وجل يلهمها ما شاء إذا شاء حتى يكون بما يلهمها من ذلك لغيرها من سائر خلقه مما هو معروف قبل ذلك بمثل ما كان من ذلك الإلهام<sup>(١)</sup>.

قال ابن قتيبة: إن من حمل أمر الدين على ما شاهد، فجعل البهيمة لا تقول، والطائر لا يُسبح، والبقعة من بقاع الأرض لا تشكو إلى أختها، والذباب لا يعلم موضع السم وموضع الشفاء، واعترض على ما جاء في الحديث، مما لا يفهمه؛ فقال: كيف يكون قيراط مثل أحد؟ وكيف يتكلم بيت

(١) شرح مشكل الآثار للطحاوي: ٨/٣٤٣/٣٢٩٥.

المقدس، وكيف يأكل الشيطان بشماله، ويشرب بشماله، وأي: شمال له، وكيف لقي آدم موسى صلى الله تعالى عليهما وسلم، حتى تنازعا في القدر، وبينهما أحقاب، وأين تنازعا؟

فإنه منسلخ من الإسلام، معطل غير أنه يستعد بمثل هذا وشبهه: من القول واللغو والجدال، دفع الأخبار والآثار - ومخالفة لما جاء به الرسول ﷺ، ولما درج عليه الخيار من صحابته والتابعون، ومن كذب ببعض ما جاء به رسول الله ﷺ، كان كمن كذب به كله.

ولو أراد أن ينتقل عن الإسلام إلى دين لا يؤمن فيه بهذا وأشباهه، لم يجد منتقلا؛ لأن اليهود والنصارى والمجوس والصابئين والوثنية..، يؤمنون بمثل ذلك، ويجدونه مكتوباً عندهم. وما علمت أحداً ينكر هذا إلا قومٌ من الدهرية، وقد اتبعهم على ذلك قومٌ من أهل الكلام والجهمية.

وبعد: فما ينكر من أن يكون في الذباب سم وشفاء، إذا نحن تركنا طريق الديانة، ورجعنا إلى الفلسفة؟ فهل الذباب في ذلك إلا بمنزلة الحية؟! فإن الأطباء يذكرون أن لحمها شفاء من سمها، إذا عمل منه الترياق الأكبر، ونافع من لدغ العقارب وعض الكلاب "الكلبة"، و"الحمى"، و"الربع"، و"الفالج" و"اللقوة"، و"الارتعاش" و"الصرع".

وكذلك قالوا في العقرب: إنها إذا شق بطنها، ثم شدت على موضع اللسعة نفعت، وإذا أحرقت، فصارت رمادا، ثم سقي منها من به الحصاة نفعته، وربما لسعت المفلوج، فأفاق، وتلقى في الدهن حيناً؛ فيكون ذلك الدهن

مفرقاً للأورام الغليظة، والأطباء القدماء، يزعمون أن الذباب إذا ألقى في الإثمد، وسحق معه، ثم اكتحل به زاد ذلك في نور البصر، وشد مراكز الشعر من الأجفان، في حافات الجفون، وحكوا عن صاحب المنطق أن قوماً من الأمم، كانوا يأكلون الذباب فلا يرمدون وقالوا في الذباب: إذا شدخ، ووضع على موضع لسعة العقرب، سكن الوجع، وقالوا: من عضه الكلب، احتاج إلى أن يستر وجهه من سقوط الذباب عليه، لئلا يقتله؛ وهذا يدل على طبيعة شفاء فيه أو سم.

وقال: وكيف تكون البهائم والحشرات لا تفهم إذا نحن تركنا طريق الديانة، وقلنا بالفلسفة، وبما يلحقه العيان؛ فنحن نرى الذرة تدخر في الصيف للشتاء، فإذا خافت العفن على ما ادخرت من الحب، أخرجته إلى ظاهر الأرض، فنشرته ليلاً في القمر، وإذا خافت نبات الحب، نقرت وسط الحبة، لئلا تنبت، وقال ابن عيينة: ليس شيء يدخر إلا الإنسان، والنملة والفأرة<sup>(١)</sup> وكل ذلك العقل قد يستغربه ولا يحيله، وإنما تثبته التجربة أو تنفيه، ويصدق العلم أو يكذبه نظراً لحقيقة المخبر، وطبيعة الخبر، وهو ما لا ينطبق على ما صح من خبره ﷺ نظراً لطبيعته الشرعية.

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ٣٢٦/١.

## ثانياً: الاستفادة من الخبر.

قال ابن القيم: هذا الحديث فيه أمران: أمر فقهي، وأمر طبي، فأما الفقهي فهو دليل ظاهر الدلالة جداً على أن الذباب إذا مات في ماء أو مائع فإنه لا ينجسه، وهذا قول جمهور العلماء، ولا يعرف في السلف مخالف في ذلك. ووجه الاستدلال به أن النبي ﷺ أمر بمقله، وهو غمسه في الطعام، ومعلوم أنه يموت من ذلك، ولا سيما إذا كان الطعام حاراً. فلو كان ينجسه لكان أمراً بإفساد الطعام، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه، ثم عدي هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة، كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك، إذ الحكم يعم بعموم علتة، وينتفي لانتهاء سببه، فلما كان سبب التجسس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته، وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتجسس لانتهاء علتة. ثم قال من لم يحكم بنجاسة عظم الميتة: إذا كان هذا ثابتاً في الحيوان الكامل مع ما فيه من الرطوبات والفضلات، وعدم الصلابة، فثبوتة في العظم الذي هو أبعد عن الرطوبات والفضلات واحتقان الدم أولى، وهذا في غاية القوة، فالمصير إليه أولى<sup>(١)</sup>.

وأما المعنى الطبي، فقال أبو عبيد: معنى امقلوه: اغمسوه ليخرج الشفاء منه، كما خرج الداء، يقال للرجلين: هما يتماقلان، إذا تغاطا في الماء، واعلم أن في الذباب عندهم - الأطباء - قوة سمية يدل عليها الورم، والحكة العارضة عن لسعه، وهي بمنزلة السلاح، فإذا سقط فيما يؤذيه، اتقاه

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد: ٤/١٠٢.

بسلاحه، فأمر النبي ﷺ أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء، فيغمس كله في الماء والطعام، فيقابل المادة السمية المادة النافعة، فيزول ضررها، وهذا طب لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوة، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج، ويقر لمن جاء به بأنه أكمل الخلق على الإطلاق، وأنه مؤيد بوحى إلهي خارج عن القوى البشرية، وقد ذكر غير واحد من الأطباء أن لسع الزنبور والعقرب إذا ذلك موضعه بالذباب نفع منه نفعاً بيناً، وسكنه، وما ذلك إلا للمادة التي فيه من الشفاء، وإذا ذلك به الورم الذي يخرج في شعر العين المسمى شعرة بعد قطع رعوس الذباب أبرأه. (١)

ولقد أشار الحديث إلى مخاطر ما ينقله الذباب من الأمراض في وقت لم يكن يعلم أن هذه الحشرة ناقلة للأمراض، ثم أشار إلى صورة من صورة مكافحة ما تنقله هذه الحشرة بما تحمله هي ذاتها وقاية لها مما تحمل من الأمراض.

وإذا وافق المعترضون على الإشارة الأولى: أن الذباب ناقل للأمراض، وهو أمر كان يخفى على المتقدمين؛ فيلزمهم التصديق بالآخر فالاثنتين سواء؛ لأن مخرجهما واحد. وعدم العلم بالشيء لا يستلزم نفي الشيء أو العلم بعدمه.

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد: ٤/١٠٣.

ويثبت أن ذلك كله وحي من الله سبحانه وتعالى؛ فإن النبي ﷺ لم يكن يعرف ذلك عن دراسة وإنما هو الوحي المنزل عليه.

وها هو العلم التجريبي الحديث يؤكد صحة ما ذكر في هذا الخبر من الناحية الطبية، وقلت: الناحية الطبية لأن فوائد الحديث جمة فمنها الفقهي والطبي والاقتصادي<sup>(١)</sup>.

ذكر أحد الأطباء العصريين في محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر قال: يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تتشأ منها الأمراض المختلفة فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضها آخر فتتكون في جسمه مادة سامة يسميها علماء الطب «مبعد البكتيريا» وهي تقتل كثيرا من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتيريا هذا، وإن هناك خاصة في أحد الجناحين هي أنه يحول مبعد البكتيريا إلى ناحيته، وعلى هذا إذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه، فإن أقرب مبعد لتلك الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتيريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريبا من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه، وفي "مجلة التجارب الطبية الإنجليزية" عدد ١٣٠٧ سنة ١٩٢٧م ما ترجمته:

(١) تفسير معجزتي الداء والشفاء في حديث الذبابة، ليجي إبراهيم محمد، بحث صدر عن المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة. الفصل الثاني "الاكتشافات الطبية...". كتاب الإصابة في حديث الذبابة لإبراهيم خاطر، المبحث الثاني: "الاكتشافات الطبية الحديثة" ص ١٤٩، وما بعدها.



لقد أطعم الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها، وتكون في الذبابة مادة سامة تسمى "بكتريوفاج" ولو عملت خلاصة من الذباب لمحلول ملحي لاحتوت على "بكتريوفاج" التي يمكنها إبادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض وقد كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك.

وبذلك ظهر أن هذا الحديث الذي عده بعض المتساهلين "كذباً" من أقوى المعجزات العلمية على صدق الرسول ﷺ، وقد كتب طبيبان فاضلان بحثاً قيماً حول حديث الذباب، مدعماً بالأدلة وذكر المراجع العلمية التي رجعا إليها في إثبات صحة هذا الحديث بما لا يدع مجالاً للشك فيه.

وقد نشر هذا البحث القيم في "مجلة الأزهر" عدد رجب لسنة ١٣٧٨ هـ<sup>(١)</sup>

ومن الناحية الاقتصادية: لم يفهم أحد ممن شرح الحديث أن أمر النبي ﷺ يوجب الشرب أو الأكل، وإنما الواجب هو غمس الذباب ليتقي الداء بالدواء، ومن طابت له نفسه فليأكل أو ليشربه، فإن استقدره فهو غير ملزم بأكله لكنه يعطيه من يطعمه ولا يستقدره ولا يضيع ماله، ولا يخفى ما في ذلك من حفظ للأموال فإن هذا الأمر مما تعم به البلوى بالأخص في المناطق التي ينتشر بها الذباب ويصعب توقيه، وفي الأوقات التي تقل فيها المؤن والأغذية كالمناطق النائية... فلو أن كل ما سقط عليه الذباب ألقى لكانت الخسارة عظيمة.

(١) دفاعاً عن السنة ورد شبهات المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد أبو شهبة: ١٩٤/١

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وترفع الدرجات وتسمو المقامات، وبعد: فإن مجهودات المحدثين التي بذلت لصون حديث رسول الله ﷺ ليست بالقدر الذي يستهان به أو بالذي ينكر، فيجب على القارئ التأني في الحكم على الحديث ولو كان باحثاً، وبالأخص لو كان غير متخصص في علم الحديث؛ فإن خبر النبي ﷺ لم يأت بمحاولات العقول بل جاء بمحاربتها، فالعقل الصريح لا يناقض النص الصحيح.

وقد أبان البحث أن السنة النبوية لم تأت بما يعارض العلم المستقرة قواعده، بل نقيض ذلك، فالأبحاث العلمية تتوالى موافقة لما جاءت به السنة النبوية الصحيحة.

فالنبوة ليست معنى يعود إلى ذات من ذاتيات النبي، ولا إلى عرض من أعراضه استحقه بكسبه ولكن هي منة من الله؛ فإله يمن على من يشاء.

ونبينا صلى الله عليه وسلم لا ينطق من عند نفسه بل بما يوحي إليه، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

وكذلك إن منهج النقد عند المحدثين اعتمد على خطوات منطقية يقرأها كل ذي عقل سليم، تلك الخطوات التي اعتمدت على جمع مرويات من أوثق مصادرها، ومن الرواة الثقات الضابطين، ومقارنتها بعضها بعضاً؛ ليتبين الخطأ من الصواب سواء كان في المتن أو الإسناد.

وهم في ذلك النقض لا يتجاهلون المعارض العقلية في رد الخبر وذلك قبل القطع بثبوته، فإن الخبر إذا قطع بثبوته وصحت نسبة إلى النبي ﷺ لا ينقض ولا يرد، وإلا كان ردا لخبر الصادق، وكان ذلك أيضا نقضاً للإيمان المدعي قبل النقض.

ولا ريب أن الفوائد المستخرجة من معاني الألفاظ النبوية الشريفة لا تنتهي سواء ما كان منها فقهياً أو طبياً أو اقتصادياً كالتي بُينت في الحديث موضوع البحث.

وأختم كلامي بحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين وآله وصحبه أجمعين.

## مصادر ومراجع البحث مرتبة حسب حروف المعجم

١. القراءان الكريم
٢. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ماهر ياسين فحل الهيتي، الناشر: دار عمار للنشر، عمان.
٣. اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية
٤. أساس البلاغة: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة أولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٨م
٥. إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، علي بن آدم بن موسى الأثيوبي، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١٤٠٦هـ -
٦. إصلاح المنطق لابن السكيت يعقوب بن إسحاق: تحقيق: محمد مرعب، نشر دار إحياء التراث بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ ٢٠٠٣م.
٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور على حسن دار ابن عفان، مصر
٨. إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض

٩. اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية  
تحقيق: ناصر العقل، دار عالم الكتب بيروت، الطبعة السابعة،  
١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
١٠. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن فليح بن عبد  
الله، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، نشر دار الفاروق  
الحديثة، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ ٢٠٠١م
١١. إثبات الحق على الخلق، ابن الوزير اليماني، دار الكتب العلمية،  
طبعة الثالثة ١٩٩٧م
١٢. الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن علي الأمدي،  
تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي.
١٣. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد  
الباقي، دار البشائر الإسلامية، طبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
١٤. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، تحقيق: محمد  
سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى،  
١٤٠٩هـ
١٥. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، أبو الحسن نور الدين  
الملا القاري، تحقيق: محمد الصباغ مؤسسة الرسالة - بيروت
١٦. الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي، نشر

- دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الخامسة عشرة: ٢٠٠٣م.
١٧. الأمالي في آثار الصحابة للحافظ الصنعاني: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن - القاهرة،.
١٨. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المعلمي اليماني، المطبعة السلفية - عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
١٩. البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م
٢٠. البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين الزركشي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢١. البدع الحولية، عبد الله بن عبد العزيز بن أحمد التويجري، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
٢٢. البيان الصادر من مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في دورته السادسة عشرة.
٢٣. تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة أبو محمد بن مسلم الدينوري،

- نشر المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م.
٢٤. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن عبد الرازق الحسيني،  
مجموعة محققين، دار الهداية.
٢٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام الذهبي تحقيق: بشار  
عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م
٢٦. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار  
الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م
٢٧. تاريخ يحيى بن معين رواية عثمان الدارمي، تحقيق: أحمد نور  
سيف، دار المأمون للتراث دمشق
٢٨. تاريخ دمشق لابن عساكر على بن الحسن هبة الله، تحقيق: عمرو  
غرامة، دار الفكر للطباعة، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
٢٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي،  
تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة
٣٠. ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، محي الدين البعشمي، تحقيق:  
محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية طبعة أولى ١٤٢٢ هـ  
٢٠٠١ م
٣١. تفسير القرآن العزيز، ابن أبي زمنين محمد بن عبد الله، تحقيق:  
عبد الله حسين عكاشة، طبعة دار الفاروق الحديثة مصر، الطبعة

الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٣٢. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، القاضي أبو بكر الباقلاني،  
تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان،  
الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٣٣. تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، تحقيق: مطبعة دائرة  
المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ -

٣٤. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، تحقيق: بشار  
عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى،  
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٣٥. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض  
مرعب، إحياء التراث، بيروت، طبعة أولى: ٢٠٠١م.

٣٦. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح السمعوني، تحقيق:  
عبد الفتاح أبي غدة مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة  
الأولى: ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣٧. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد عبد  
المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

٣٨. التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو  
الوليد الباجي، حققه: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع -



الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣٩. التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي: أبو الفضل زين الدين العراقي،

تحقيق: ماهر ياسين فحل: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة

الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٤٠. التعريفات، الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من

العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -

١٩٨٣م

٤١. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي زين الدين عبد

الرحيم، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية الطبعة

الأولى: ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.

٤٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر بن عبد البر،

تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري

الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام

النشر: ١٣٨٧هـ

٤٣. التمييز، مسلم بن الحجاج، تحقيق: الأعظمي، مكتبة الكوثر الطبعة

الثالثة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٤٤. التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، عبد الرحمن

السخاوي مكتبة أضواء السلف الرياض، طبعة أولى ١٤١٨هـ

١٩٩٨م

٤٥. التيسير بشرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٤٦. التفات، ابن حبان، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م

٤٧. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى.

٤٨. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، طبعة أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٤٩. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، طبع مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

٥٠. جزء ابن عرفة أبو علي الحسن بن عرفة، تحقيق: عبد الرحمن الفيرواني، نشر دار الأقصى الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٥١. جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير

بعلبكي: دار العلم للملايين، بيروت

٥٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق:

د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

٥٣. الجامع في الحديث، عبد الله بن وهب، حققه: مصطفى حسين أبو

الخير، دار ابن الجوزي، طبعة أولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

٥٤. الجامع في الحديث: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري

القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد

المطلب - الدكتور علي عبد الباسط مزيد، الناشر: دار الوفاء،

الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م

٥٥. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه

وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير ناصر،

دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٦. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن اليماني، دائرة

المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، طبعة أولى ١٢٧١هـ

١٩٥٢م

٥٧. حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني،

تحقيق: عمر بن رفود، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض،

الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

٥٨. الحديث النبوي، مصطلحه وبلاغته، محمد أبو شهبة، مكتبة السنة بالقاهرة.

٥٩. الديباج المذهب في مصطلح الحديث، الشريف الجرجاني، تحقيق: حسن الإنبائي، مطبعة الحلبي مصر ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م

٦٠. الرسالة، الشافعي تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م

٦١. زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر، نشر مكتبة المنار الكويت الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٦٢. سنن ابن ماجة القرويني، حققه/ محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية

٦٣. سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى، تحقيق: أحمد شاكر، إبراهيم عطوة عوض، طبعة عيسى البابي الحلبي مصر الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥

٦٤. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة بيروت، طبعة أولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م

٦٥. سنن سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني أبو عثمان، تحقيق:

حبيب الرحمن الأعظمي، نشر الدار السلفية، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ  
١٩٨٢م.

٦٦. سوالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل،  
تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة  
الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

٦٧. السنة للمروزي، تحقيق: سالم أحمد السلفي، المكتبة الثقافية، طبعة  
أولى ١٤٠٨هـ

٦٨. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، المكتب  
الإسلامي بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٩. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، تحقيق:  
محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة ثالثة  
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

٧٠. السنن الكبرى للنسائي أحمد بن شعيب الخرساني، تحقيق: حسن  
عبد المنعم شلبي، نشر مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة  
الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠١م

٧١. سير أعلام النبلاء للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن قايماز،  
نشر دار الرسالة بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون،  
الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٧٢. شرح ألفية السيوطي، محمد آدم الأثيوبي، تحقيق: إبراهيم حسانين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، طبعة أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

٧٣. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٧٤. شرح السنة للبغوي الحسين بن مسعود بن محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر المكتب الإسلامي بيوت، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧٥. شرح صحيح البخاري، ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف، حققه: أبو تميم ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض

٧٦. شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق: همام عبد الرحيم، نشر مكتبة المنار الأردن الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧٧. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م

٧٨. شعب الإيمان للبيهقي أحمد بن الحسين بن موسى، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد، نشر الدار السلفية الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ

٢٠٠٣م.

٧٩. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، تحقيق: الأعظمي، الناشر

المكتب الإسلامي بيروت

٨٠. صحيح ابن حبان محمد بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر

مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة

٨١. صحيح الجامع الصغير وزياداته، السيوطي، تحقيق: ناصر الدين

الألباني، نشر المكتب الإسلامي بيروت الأولى: ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م

٨٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري إسماعيل بن حماد،

تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة رابعة:

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٨٣. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، حبنكة الميداني، دار

القلم دمشق، طبعة الرابعة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م

٨٤. طرح التثريب في شرح التثريب، زين الدين عبد الرحيم العراقي،

دار إحياء التراث العربي مصر

٨٥. الطبقات الكبرى، ابن سعد تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار

الكتب بيروت، طبعة أولي ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٨٦. العمدة شرح صحيح البخاري العيني بدر الدين محمود بن أحمد،

نشر دار إحياء التراث بيروت، مصورة عن طبع الحلبي.

٨٧. علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: سعد الحميد، طبعة

الجريسي الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

٨٨. علل الترمذي الكبير: محمد بن عيسى الترمذي حقه: صبحي

السامرائي وآخرون، مكتبة النهضة العربية - بيروت الطبعة

الأولى، ١٤٠٩هـ -

٨٩. العلل لابن أبي حاتم، ابن أبي حاتم، تحقيق: سعد بن عبد الله

الحميد، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ -

٢٠٠٦ م

٩٠. العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس،

نشر دار الجاني الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٩١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر

الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.: دار طيبة -

الرياض.: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م

٩٢. غاية المرام في علم الكلام، أبو الحسن الأمدي، تحقيق: حسن

محمود عبد اللطيف، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -

القاهرة ٣

٩٣. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،

طبعة دار المعرفة، بيروت



٩٤. فضل علم السلف على الخلف المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي

٩٥. في مصطلح الإرهاب وحكمه. قراءة نقدية، قطب مصطفى سانو، موقع وزارة الأوقاف السعودية دون بيانات.

٩٦. فوائد الفاكهي، عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد الغباني مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

٩٧. فيض التقدير بشرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية مصر الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

٩٨. الفائق في غريب الحديث والأثر، محمود بن عمر الزمخشري، حققه: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل، دار المعرفة بيروت طبعة ثانية.

٩٩. الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل عزازي، دار ابن الجوزي السعودية، طبعة ثانية ١٤٢١هـ

١٠٠. الفوائد المنتقاة الحسان العوالي، للسمرقندي عثمان بن محمد بن أحمد تحقيق: أبي إسحاق الحويني، نشر مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٠١. قواعد التحديث من فنون التحديث للقاسمي جمال الدين محمد بن سعيد، نشر دار الكتب العلمية بيروت.

١٠٢. القاموس الفقهي لغةً، واصطلاحاً، سعدي أبو حبيب، دار الفكر دمشق، طبعة ثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٠٣. كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، عالم الكتب، بيروت، طبعة أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٠٤. كتاب البدع لابن وضاح، تحقيق: عمرو عبد اللطيف، مكتبة ابن تيمية مصر، طبعة أولى ١٤١٦هـ -
١٠٥. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، نشره دار الهلال.
١٠٦. كشف الأسرار شرح أصول الإسلام للبزدوي علاء الدين البخاري، دار الكتاب الإسلامي.
١٠٧. الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، نشر دار الكتب العلمية بيروت.
١٠٨. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر الخطيب البغدادي، حققه/ إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
١٠٩. الكليات، لأبي أيوب الحسين الكفوي الحنفي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت
١١٠. مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الرسالة بيروت، طبعة ثانية ١٤٠٦هـ -

١٩٦٨م

١١١. مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية بالرياض عدد الأجزاء ٩٥ جزءاً.

١١٢. مجموع الفتاوى، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحنبلي، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

١١٣. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان القاري، دار الفكر بيروت، طبعة أولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

١١٤. مسند أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر دار الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ - ٢٠٠١م.

١١٥. مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان بالمدينة، طبعة أولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م

١١٦. مسند أبي داود الطيالسي، داود بن الجارود، تحقيق: عبد المحسن التركي، دار هجر القاهرة، طبعة أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

١١٧. مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد المأمون

- للتراث دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م
١١٨. مسند الحميدي، عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، طبعة أولى ١٩٩٦ م
١١٩. مسند الدارمي، أبو محمد الدارمي تحقيق: حسين سليم أسد الداراني الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م
١٢٠. مسند الشافعي محمد بن إدريس، نشر دار الكتب العلمية، مصورة عن المطبعة البولاقية.
١٢١. مسند الموطأ للجوهري عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي، تحقيق: لطفي محمد الصغير، نشر دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٧ م.
١٢٢. مصنف ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن عثمان، تحقيق: كمال الحوت، نشر مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٩ هـ.
١٢٣. معالم السنن، الخطابي - المطبعة العلمية - حلب - الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م
١٢٤. معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: بيت الله بيئات، مؤسسة النشر الإسلامي، طبعة أولى ١٤١٢ هـ

١٢٥. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، طبعة أولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

١٢٦. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، العجلي تحقيق: عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥

١٢٧. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، حققه/ السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

١٢٨. معرفة السنن والآثار للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر دار الوعي حلب، الطبعة الأولى: ١٤٠١٣هـ ١٩٩١م.

١٢٩. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

١٣٠. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحليم، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٣١. منهج النقد في علوم الحديث نور الدين محمد عتر دار الفكر

دمشق-سورية الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

١٣٢. المجتبي من السنن، أبو عبد الرحمن النسائي، حققه: عبد الفتاح أبو غدة المطبوعات الإسلامية، حلب، طبعة ثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

١٣٣. المحكم والمحيط الأعظم - ابن سيدة، تحقيق / عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

١٣٤. المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة طبعة أولى ١٤٠٨م

١٣٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٦. المسند لعبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني الرياض، طبعة أولى ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

١٣٧. المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد الرياض، طبعة أولى ١٤٠٩.

١٣٨. المصنف، لعبد الرزاق بن همام، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ثانية ١٤٠٣هـ.
١٣٩. المعجم الأوسط للطبراني سليمان بن أحمد أبو القاسم، طارق عوض الله الناشر دار الحرمين القاهرة
١٤٠. المعجم الكبير للطبراني سليمان بن أحمد أبو القاسم، تحقيق: حمدي عبد المجيد، نشر مكتبة ابن تيمية مصر الطبعة الثانية.
١٤١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، أحمد الزيات وآخرون، دار الدعوة.
١٤٢. المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، نشر المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الأولى: ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.
١٤٣. المنتخب من مسند عبد بن حميد أبو محمد الكشي تحقيق: صبحي السامرائي مكتبة السنة مصر الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
١٤٤. المنتقى شرح الموطأ: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.
١٤٥. المنتقى من السنن المسندة، علي بن الجارود، حققه/ عبد الله

عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت الطبعة الأولى  
١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٤٦. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين ابن  
جماعة، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر -  
دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٤٧. المذهب في أصول الفقه المقارن، عبد الكريم النملة، دار الرشد،  
الرياض، طبعة أولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م..

١٤٨. الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مشهور آل  
سلمان، دار ابن عفان، مصر طبعة أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

١٤٩. الموسوعة الفقهية الكويتية - صادرة عن وزارة الأوقاف  
والشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٥٠. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني،  
تحقيق/ عبد الله بن ضيف الله الرحبي، مطبعة سفير بالرياض،  
الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

١٥١. النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين  
الزركشي، تحقيق /محمد بلا فريج، مكتبة أضواء السلف،  
الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٥٢. النهاية في غريب الحديث، أبوالسعادات محمد بن محمد،



تحقيق: أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، دارالكتب العلمية  
بيروت.

١٥٣. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، الكلاباذي،  
تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى،  
١٤٠٧هـ

١٥٤. الوسيط في علوم مصطلح الحديث لأبو شهبة محمد بن محمد  
بن سويلم، الناشر دار الفكر العربي.

